مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

البحث
١

التطور العمراني لمحافظة العريش

في الفترة من (١٨٦٣م - ١٩١٤م)

إعداد

د / محمد محمد شركس

مدرس بكلية التربية ببورسعيد

جامعة قناة السويس

محكمة تصدرها كلية آداب المنوفية

العدد الثالث والستون أكتوبر ٢٠٠٥

*web site: http // : www.menofia. edu. eg *** http : // Art.menofia . edu. eg*

❖ تمهيد :

يرجع الاهتمام بالمنطقة محل الدراسة (محافظة العريش) إلى أنها مدخل مصر الشرقي وأول المحطات الرئيسية لمواجهة أي غزو قادم من الشرق ، كما أنها المنطقة التي شهدت عمليات الاتصال بين أجناس أوربا وأسيا وأفريقيا .

وقد اهتم بها حكام مصر على مر العصور ، فتميزت بتأثيرها في المناطق المحيطة بها بحكم موقعها الجغرافي المميز ، فهي همزة الوصل بين قارتي أسيا وأفريقيا ، كما أنها المنطقة التي تتمتع بموقع استراتيجي هام لكونها تطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، ويفصلها عن بلاد الليه جبال بلاد العريش .

هذا فضلاً عن أنه لا توجد أية عوائق طبيعية تعوقها من جهة الشرق حدود بلاد الشام - فلسطين حالياً ما عدا الحدود التي تم ترسيمها في أوائل القرن العشرين التي عرفت في التاريخ الحديث بأزمة الحدود عام ١٩٠٦م .

وقد ساعد على أهميتها الاستراتيجية ولفت الأنظار الدولية إليها ما شهدته المنطقة من تطور عمراني في حدودها الغربية بافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م ، مما أضفى عليها أهمية كبرى باعتبارها منطقة تأمين لمصر .

والمنطقة محل الدراسة اهتم بها حكام مصر في القرن التاسع عشر بدءاً من تولي محمد علي حكم مصر ١٨٠٥م ، ثم زاد الاهتمام بها في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣م- ١٨٧٣م) ، والتي شهدت فيها مصر تطوراً عمرانياً واسع النطاق ، وكانت محافظة العريش من المناطق التي حظيت بهذا الاهتمام في كافة المجالات .

ونظراً لما أصاب المنطقة من أحداث سياسية انتهت بالاحتلال البريطاني على مصر عام ١٨٨٢م ، وما طرأ عليها من متغيرات دولية انتهت بقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ، فقد دفع هذا الباحث إلى رصد ظاهرة التطور العمراني في تلك المنطقة محل الدراسة ، لما أحدثته المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية من آثار واضحة لهذا التطور العمراني ، بوصفه نوعاً من دراسة التاريخ الحضري للمدن المصرية .

وقد استندت الدراسة إلى مصادر متعددة لإبراز مجال التطور العمراني في محافظة العريش متمثلة في وثائق الدار القومية وما تحتويه من سجلات صادر ووارد الأقاليم ، وسجلات مصلحة الصحة القومية وسجلات محافظ الوزراء ونظارة الداخلية ، وسجلات محكمة العريش ، إلى جانب ما قام به الباحث للتعرف عن كثب لبعض الأحداث التاريخية التي اعتمد عليها في دراسة تلك الظاهرة .

بالإضافة إلى المراجع العربية والأجنبية والدوريات التي تناولت تلك الفترة محل الدراسة .

❖ **أولاً :التنظيم والبناء وإقامة الشوارع والطرق :**

حظيت محافظة العريش بتطور ملحوظ في مجال التنظيم والمباني ، إلي جانب تشييد الطرق . الأمر الذي دفع بحركة التطور العمراني في المدينة .

▪ **التنظيم :**

ترتب على موقع محافظة العريش نشاط في حركة العمران واتساع الطرق فنشطت حركة البناء .الأمر الذي أدى إلى إدخال الخدمات والمرافق إلي مناطق المحافظة .

وتشمل محافظة العريش عدة مناطق من الشمال إلي الجنوب على النحو التالي :

أولاً :المناطق الشمالية :

أ -العريش المدينة :فهي مدينة شهيرة تقع على ساحل البحر المتوسط وتشمل قلعة العريش والبلدة ، إلي جانب بعض الضواحي ، كضاحية نخل أبي صقل وقبة النبي ياسر وحلة المساعيد .

ب - قرية الشيخ زويد :في طريق العريش إلي رفح وتقع على شاطيء البحر المتوسط [١]

وقد أسست على أنقاض بلدة قديمة وتعتبر من المناطق الساحلية الهامة .

جـ -مركز رفح :وهي تقع قرب الحدود وتعتبر مركزاً هاماً للبوليس باعتبارها من المناطق الحدودية وقد أقيمت على أنقاض مدينة رفح القديمة. [٢]

وتتميز رفح بالعديد من الضواحي كالفقيرة وأم عمر وقبر الغني وقبر القبة وقبر الشيخ حسن.

د -قطيه :وهي من البلاد الشهيرة في طريق العريش القنطرة ، وكانت تتبع مديرية الشرقية قبل افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م ، وألحقت بمحافظة العريش بعد افتتاح القناة وتتميز بأنها مركز اقتصادي هام في زراعة النخيل ، وقد قيل فيها "إن قطيه ليست من الأقاليم وإنما بمفردها هي مزم الدرب حتى لا يمكن التوصل إلي الديار المصرية إلا منها ، وبها نخيل كثيرة ، ولها ميناء وهي الطينة على شط البحر . [٣]

ثانياً :المناطق الجنوبية :

أ -المغارة :وهي المنطقة الفاصلة بين بلاد العريش وبلاد التيه وتبعد عن مدينة العريش بحوالي ٣٢ميلاً ، كما تبعد عن مدينة نخل بحوالي ٦٤ميلاً ، ويرجح أنها كانت مأهولة بالسكان في العصور القديمة ، وبها آثار رومانية

ب -منطقة الريسان :من المناطق الهامة في جنوب محافظة العريش ، وتتميز بأنها تقع على سفح وادي العريش ، وكانت من القلاع الهامة في العهد الروماني .

وقد ألحقت محافظة العريش – بأقسامها السابقة الذكر – بنظارة الداخلية وعين عليها محافظ يعاونه بعض أفراد البوليس ، وبعد حادثة الحدود عام ١٩٠٦م ضمت العريش إلي قومندانية نخل وبلاد الطور ، وعين عليها ناظر تحت الإدارة الحربية ، كما أطلق عليها عام ١٩٠٧م مديرية ، وعين لها مدير برتبة " قائمقام " وكان مركزه قلعة نخل ، ومفتش بالعريش برتبة بكباشي وهما من الضباط الإنجليز ، كما تم استبدال لقب مدير العريش بلقب

محافظ ، وهو الاسم الذي اعتمد عليه الباحث في تلك الدراسة .

كما عنيت الإدارة الخديوية بمحافظة العريش بتقسيم المحافظة إدارياً إلي ثلاثة أقسام ، وذلك بعد حادثة الحدود عام ١٩٠٦م ، على النحو التالي :

أ -من رفح إلي رأس الوادي الأبيض والقصيمة .

ب -من القصيمة إلي وادي الأحيقبة .

ج -من شاش الكونتلا إلي نقب العقبة .

كما جعلت لكل قسم من تلك الأقسام مركزاً للبوليس ، وعينت على كل قسم وكيلاً وناظراً من أهل البلاد ؛ لمعرفته بأمور البلاد وعادات وتقاليد السكان ، ويساعده مجموعة من أنفار البوليس وهم من الأهالي لخبرتهم بالطرق والأثر .

وقد راعت الحكومة في تلك التقسيمات الإدارية كردونات تلك المناطق بما يساهم في التوسعات المستقبلية لكل منطقة من تلك المناطق ، كما أصدرت الحكومة تعليماتها إلي وزارة الداخلية بتقدير مساحات الأراضي واقتراح الأماكن التي تنشأ فيها محلات الهجانه والإسطبلات ومساكن المستخدمين والقشلاق .[٤]

كما وضعت نظاماً لإجراءات الترخيص سواء للمباني أو الأعمال التجارية ، حيث يتقدم المواطن بطلب على ورقة تمغة وفيه طلب الرسم ، إلي جانب تحرير مقدم من إدارة التنظيم مرفقاً به الرسم الهندسي الدال على المكان المراد ترخيصه ، ثم يتم التصديق عليه بديوان عام المحافظة .[٥]

وقد أوكلت الحكومة ديوان المحافظة للفصل في أي منازعات قد تنشأ بسبب مخالفة اشتراطات التنظيم .[٦]

كما أصدرت الحكومة تعليماتها بعدم إقامة أي نوع من أنواع المساكن أو المحال على جانبي الطرق العمومية ، كما منعت من توسيع تلك المباني أو تقويتها أو ترميمها أو هدمها إلا بعد موافقة مصلحة التنظيم .[٧]

وكانت شروط التنظيم تخضع للتعديل المستمر حسب الحاجة والتطور العمراني ، فقد أصدرت الحكومة في فبراير ١٨٨٢م لائحة تنظيم المدن ، والذي على أساسه يكون التنظيم من المدير أو وكيله وكبير المهندسين للتنظيم ، ويشترك معهم مندوب الصحة ومأمور الضبطية ، هذا فضلاً عما وضعته لهم من اختصاصات عديدة ، منها :

أ -وضع ضوابط علي الرسومات أو على الخريطة العمومية .

ب -ترتيب الشوارع وتعيين أسمائها .

ج -تعيين عرض الشوارع وتغيير ترتيبها .

د -تعيين مسافة المغروسات التي تغرس على جوانب الشوارع العمومية .

هـ -تحديد المصاريف اللازمة .

كما أصدرت تعليماتها بضرورة التزام مهندس التنظيم بهذا الشأن كما حددته اللائحة ، مع إلزام أصحاب الأملاك بمراعاة خطوط التنظيم ، وضرورة تحصيل الرسوم المقررة مع الإشراف على البناء .[٨]

كما كان لمجلس التنظيم الحق في تحديد الأماكن الخيرية ، كالمساجد وإقامة الحدائق والاستبالیات أو بناء المذابح .[٩]

- **البناء :**

تتميز مباني العريش بشوارعها المتسعة والنظيفة ، ويرجع ذلك إلى طبيعة أرضها الرملية ومساحتها الشاسعة ، وكانت البيوت تبنى بالطوب النيء والطين ، وكان لكل منها فناء وسور له باب عظيم ، عادة ما يكون من الخشب ، وله سكاكة من الخشب أيضاً وكانت مساحة الباب كبيرة ، حيث يعد لإدخال قوافل الجمال التي كانت يعتمد عليها سكان المدينة ، كما كانت تساعد في إيواء الخيل والغنم ، وعلى ركن المنزل توجد غرفة تعرف بالمضيفة لاستقبال الزائرين في كل الأوقات والمناسبات ، كما توجد غرفة أخرى في ركن آخر من المنزل وتستخدم مخزناً لتخزين الحبوب كالقمح والشعير وعلف الحيوانات التي يتم تربيتها في المنزل ، وكانت أسوار المنزل مرتفعة حتى إن راكب الهجين لا يري ما في داخل أفنيتها .[١٠]

أما مباني قلعة العريش فهي عبارة عن سور يرتفع حوالي ٨أمتار مربع الشكل ، أضلاعه الشرقية والغربية على نحو ٧٥متراً ، وطول ضلعيه الشمالي والجنوبي نحو ٨٥متراً ، وعلى كل ركن من أركان السور برج مركب عليه مدفع لضرب النار ، وكانت مباني القلعة من الحجر الجيري الصلب ، وفي أسفل السور فندق متسع يقال إنه كان يصل إلي البحر ، وذلك لاستخدامه في الإمداد والتموين أو الهروب في حالة التعرض لأي خطر من الأخطار . ويفتح أحد أبواب القلعة على سوق البلدة ، وفي داخل القلعة ثلاث غرف : واحدة لبوليس القلعة ، وأخرى لخزانة المحافظة ، والثالثة لدفاتر المحافظة القديمة ، كما يعلوها طابقان : منها منزل للناظر ومفتش المحافظة ، ثم الطابق السفلي حيث يوجد ديوان كتبة المحافظة ، وإلي جانب ذلك كانت المحكمة الجزئية ومنازل البوليس ومكاتب التلغراف والبريد ومصلى ، عرف فيما بعد بالمصلى العباسي أو المسجد العباسي ، ويتوسط البناء حديقة صغيرة .[١١]

وقد دفع الجهاز الإداري في المدينة إلي وجود خدمات عديدة ويرجع ذلك إلي وجود عدد من الموظفين وعمال البناء إلي جانب شاغلي الوظائف المختلفة التي تساعد على الجذب السكاني ، ولذا كانت الحكومة في تلك الفترة في حاجة إلي وضع ضوابط لتخطيط المدينة فانطبق عليها الدكريتو الخاص برخص البناء وخطوط التنظيم والمباني الآيلة للسقوط الصادر في ١٢مارس ١٨٨١م .[١٢]

وهو ما أكدته اللائحة بضرورة التزام السكان بالرسوم الموجودة بمصلحة التنظيم والقواعد الخاصة بذلك كما حددت اللائحة الضمانات التي تعطي عند البناء .[١٣]

كما حددت اللائحة في البند السابع عشر منها أنه لا يجوز لأحد في المدن والقرى المتشكلة بها مصلحة التنظيم أو ستشكل بتخصيص أمر من نظارة الأشغال ببناء بيوت أو عمارات أو أسوار أو بلكونات أو غير ذلك من المباني على جانبي الطرق العمومية ، ولا توسيع تلك المباني ولا تسويتها ولا هدمها بأية صفة كانت ، إلا بعد الحصول من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم .[١٤]

. ومن أهم الشروط التي حددتها اللائحة لأرباب الأملاك والربط الضريبي على المباني ما يلي :

- المباني المؤجرة :أبرزت اللائحة الشروط والمواصفات

الخاصة بالمسكن سواء من حيث المراحيض الصحية بداخله أو المحلات المخصصة للمواشي (حظيرة) كما حددت اللائحة مكان المطبخ بحيث يكون بعيداً عن الحجرات حتى لا يتصاعد الدخان داخل الحجرات ،

وقد أبررت مساكن مدينة العريش صورة الحياة الاجتماعية لأهلها والتي تم عرضها من قبل .

- الضرائب على الأملاك :حددت الحكومة في اللائحة القيمة

الضريبية على الأملاك في قرارها الصادر في ١٣مارس ١٨٨٤م وحددتها بجزء واحد من اثني عشر جزءاً من قيمة الإيجار .[١٥]

كما قررت اللائحة أن القيمة الإيجارية تتم عن طريق لجنة تعقد كل سنتين ، ثم كل ثماني سنوات وهي التي تعرف الآن بالضرائب العقارية ، كما أعفت اللائحة المساكن والمحلات التي كانت قيمتها أقل من ٥٠٠قرش إلي جانب مباني الأعمال الخيرية ودور العبادة ومباني الحكومة .[١٦]

ويلاحظ أن الشرط السابق في اللائحة لم ينطبق على معظم مساكن ومحلات سكان المدينة باعتبار أنها أملاك خاصة وقد انطبق عليها ما حددته اللائحة من ضريبة على الأملاك .

- الرسوم المقررة والغرامات على المباني :أعدت نظارة

الأشغال العمومية في ١٦أغسطس ١٨٨٤م مشروعاً حددت فيه الرسوم المقررة والغرامات على المباني المستخدمة ومباني الهدم ، إلي جانب أنها وضعت اشتراطات خاصة لإشغال جزء من الطريق وحددت تلك الأعمال لمندوبي الأشغال والبوليس .[١٧]

وفي ١٢مايو ١٨٨٦م وافقت الحكومة على أن تشكل لجنة للنظر في رغبة الأهالي لإنشاء بعض المشروعات الخاصة كإنشاء أسواق .

وقد شجعت الحكومة أهالي مدينة العريش على تشييد المباني من خلال صدور الأمر العالي بإلغاء عوائد الرخص " تلقي أهالي بندرنا الأمر العالي بإلغاء عوائد الرخص بكل سرور وامتنان للحضرة الخديوية وانطلقت ألسنتهم بالشكر والدعاء للجناب العالي أيده الله .[١٨] "

وقد ساهم ذلك في تشجيع السكان إلي زيادة البناء مما يساهم في ازدياد حركة التطور العمراني بالمدينة

وبدراسة ما سبق يلاحظ أن تلك القرارات التي صدرت بشأن المباني أو الضرائب على الأملاك أو الرسوم المقررة قد ساهمت في أن تجعل مدينة العريش تنتقل من طابعها التقليدي إلي طابع التحديث شأنها في هذا شأن المدن المصرية ، وإن لم تحظ بنفس التطور العمراني في تلك المدن ، ويرجع الباحث ذلك إلي طبيعة موقعها الحدودي .

- **الشوارع والطرق :**

- كانت محافظة العريش - شأنها شأن المدن المصرية - تعاني من التدهور بسبب عدم الاهتمام بمظاهر أعمال ورصف الطرق وتشيدها ، وظلت الإبل والبغال الوسيلة الوحيدة للنقل بين أجزاء البلاد حتى منتصف القرن التاسع عشر .[١٩]

فكان من الطبيعي أن يشهد مجال الشوارع تطوراً ملحوظاً شأنها شان المجالات الأخرى ، فنجد هناك شوارع رئيسية من الشمال إلي الجنوب كشارع الشيخ أبو جرير وشارع المسجد العباسي وشارع غطاس أغا ، وهناك شوارع من الشرق إلي الغرب كشارع عثمان بك فريد وشارع الحاج عبد الشافي كريم وشارع الشيخ جبارة وشارع بئر عطوان ، وهناك شوارع تقاطعية كشارع طولسن أفندي وشارع البدارين وشارع الشيخ سالم أبو منوفه .[٢٠]

وفيما يلي أهم الطرق التي تربط محافظة العريش بوادي النيل من جهة وبلاد التيه من جهة أخرى ، مع إلقاء الضوء على الطرق الداخلية في المحافظة .

١: طرق تربط محافظة العريش بالوادي :

أ- طريق العريش :كان هذا الطريق حتى افتتاح قناة السويس ١٨٦٩م يبدأ من مدينة الصالحية باعتبارها أول الحدود الفاصلة بين الشرقية ومحافظة العريش ، وبعد افتتاح قناة السويس كانت أول نقطة قطيه تربط هذا الطريق بالقنطرة في محاذاة ساحل البحر المتوسط حتى بحيرة البردويل ومنه إلي مدينة العريش ثم مدينة رفح نهاية الحدود المصرية الشرقية لبلاد الشام ، وعلى طول الطريق محطات عديدة حيث تبدأ بأم كرش ثم تل حبوه وبئر الرويدار ومنها إلي بئر القوقه حتى منطقة رمل الغرابيات .[٢١]

وفي تلك المنطقة يتفرع طريق أخر إلي محافظة الإسماعيلية عن طريق بئر قطيه و بئر الحسون ثم إلي طريق المحمدية حتى ساحل البحر المتوسط مرة أخرى حيث يتفرع طريق آخر إلي مدينة بورسعيد حيث المحمدية ماراً بقلعة الطينه .[٢٢]

ثم يستمر الطريق حتى بئر أبو التين ثم بئر العبد حتى منطقة الدروب الثلاثة :

أ -الدرب السلطانية ب -درب الطوايات ج -درب الوسطانية

أ -الدرب السلطانية :وهي بمحاذاة بحيرة البردويل حتى بئر المزار ومنها إلي مدينة العريش

ب -درب الطوايات :كان من أسهل الطرق إلي العريش ، ولكنه غمر بمياه بحيرة البردويل عام ١٩٠٠م .

ج -الدرب الوسطانية :وهو طريق الملاحات وكان يختص بتجار الملح ويعرف بطريق البريد ، حيث يكثر عليه حركة المسافرين ، وقد تم افتتاحه عام ١٩٠٤م على يد الشيخ عثمان البدرين .[٢٣]

ب- الدرب المصري :طريق الوسط حالياً :

وهو طريق على قرية المقضبه بوسط سيناء ، ويبدأ بنقع شبانه وثم محجر السواركة فمنطقة الجورة ، حتى منطقة البرث ومنها إلى وادي العريش .

(يعرف هذا الطريق بطريق السنجات ، وهي الأرض التي تغمرها المياه ثم يتجمد فيها الملح حتى تصبح كسبيكة الفضة ، وهو الاسم الذي اشتهرت به المنطقة التي تبعد عن مدينة العريش بحوالي ٣٥كم).

ومن منطقة المقضبة يتفرع طريقان أحدهما إلى مدينة الإسماعيلية والآخر إلى مدينة السويس ، وقد قدرت المسافة عبر هذا الطريق إلى مدينة السويس بستة أيام بطريق القوافل (وهي يوم إلى صنع المنوعي - يوم إلى المقضبة - يوم إلى عد الحمة - يوم إلى باحة أم ضبان - يوم إلى وادي الطوال - يوم إلى السويس). [٢٤]

وكانت التجارة عبر هذا الطريق مزدهرة حيث يتم تبادل السلع كالصابون والزبيب والتين واللوز والبندق وقمر الدين والبضائع الحريرية من بلاد الشام إلى مصر ومن مصر إلى بلاد الشام الأقمشة والمنسوجات القطنية ، ويعتبر هذا الطريق من أهم الطرق حيث عنيت به الحكومة وعينت عليه الخفراء مقابل حافز مادي من التجار لحماية القوافل من اللصوص وقطاع الطرق .

وقد أخضعته الحكومة إلى عملية التفتيش المستمر وذلك من خلال مصلحة التنظيم ، بناء على أمر عال [٢٥].

ج- درب الحج المصري :

وهو طريق الحج المصري إلى مكة المشرفة عن طريق ميناء عيذاب ويعرف بالمحمل التركي والمحمل المصري [٢٦] .ويبدأ الطريق من القاهرة إلى السويس ومنها إلى صدر الحيطان ثم يتجه الطريق شرقاً إلى وادي الأحيمر ومنها إلى نقب العقبة .

وكانت الحكومة تهتم بهذا الطريق وتعين عليه الخفراء الذين تجاوز عددهم من ٣٠٠ : ٤٠٠ عسكري من المشاة والمدفعية ويرأسهم ضابط برتبة لواء [٢٧].

ومن مظاهر عناية الحكومة بهذا الطريق أيضاً أنها بنت القلاع وحفرت الآبار واعتنت بالبرك ، كما ألزمت القبائل القاطنة على طول الطريق بتقديم الإبل للمحمل حيث تقدم القبيلة في السنة من ٤٠٠ : ٥٠٠ جمل ، كما وضعت الحكومة مرتبات سنوية لمشايخ القبائل للمحافظة على أمن الطريق وسلامته ، وكانت على طول الطريق تقام الأسواق حيث يتم تبادل السلع من الأقمشة والمأكولات والحبوب والدقيق والعدس والفول والأرز والشعير واللبن وقمر الدين [٢٨]

د- درب غزة أو الشامية [٢٩] :

وهو طريق تجاري ديني يمتد على طريق درب الحج ثم يتجه شرقاً بداية من مفارق العقبة حتى يصل إلى شاش الكونتلا فمقطع وادي النبي ثم وادي الأحيقبة ومنها شمالاً حتى وادي العريش ثم عين القدس فعين القصيمة ثم وادي القديرات فوادي الصحبة وينتهي بحد سيناء ثم حدود بلاد الشام [٣٠].

هذا وقد استخدم هذا الطريق للتجارة حيث يأتي تجار بلاد الشام وغزة إلى العقبة بأنواع الملابس المختلفة والمأكل والحبوب والفاكهة وذلك لبيعها للحجاج .

٢ - طرق داخلية :

١- طريق نخل العريش :يبدأ الطريق من نخل قاطعاً وادي أبو طريفة ثم وادي العريش حتى وادي تل البروك متجهاً شمالاً حتى يصل إلى مدينة الحسنة إلى جبل لبنى والأبرقين حتى جبل ريسان عنيزة ثم بئر لحفن ثم العريش

٢- طريق نخل إلى غزة :حيث يمتد على وادي العريش في معظمه ثم يمضي قاطعاً وادي العقابة حتى جبل الشريف ثم منطقة المويلح ثم وادي العقبة حتى وادي صرم قرب غزة ، ومسافة هذا الطريق سبعة أيام حيث تقطع المسافة في اليوم الأول إلى وادي العقابة والثاني إلى وادي قرية وفي الثالث إلى وادي الجرور والرابع إلى وادي العرم والخامس إلى وادي الرحيبة والسادس إلى وادي الشرمية واليوم الأخير هو يوم قصير تصل فيه القوافل إلى غزة .[٣٠]

٣- طريق السويس من الطور :وهو الطريق الذي يمتد براً على طريق نخل العريش وبحراً على المراكب التي تأتي من الينبع إلى شرم الشيخ ومدينة الطور ، ويعرف بطريق البريد حيث كانت بواخر الشركة الخديوية تمر بالطور ، وقد اتخذت نظارة الأشغال العمومية كافة التدابير لتوجيه المسافرين عبر تلك الطرق من خلال إقامة أنصاب من الحديد لتبين مسافات الطرق المطروقة وجهة السير عبر هذا الطريق .

كما قامت بإنشاء مظلات من الحجر لراحة المسافرين على طول تلك الطرق ، إلى جانب حفر الآبار في الجهات والأماكن التي تتوافر فيها المياه [٣٢] .

وترجع عملية تعبيد الطرق والشوارع وتحسينها بالمدن المصرية إلى مصلحة التنظيم التي أنشئت بعد قيام المجالس البلدية والمأموريات المحلية عام ١٨٩٠م .

كما سعت مصلحة التنظيم إلى راحة المسافرين بتنظيم وسائل النقل المختلفة إلى داخل المدينة أو خارجها من خلال عربات تجرها خيول لنقل الركاب والبضائع داخل المدينة وكذلك قوافل الجمال إلى المناطق البعيدة إلى جانب وجود حمالين مضمونين جعلت لهم نمر خاصة وتعريفة للأحمال على اختلاف أثقالها ، فحددت حمولة الطرد بقرش صاغ والطردين بقرشين صاغ وما زاد على ذلك فبثلاثة قروش [٣٣]. كما أخضعت الحكومة تلك الطرق إلى التفتيش المستمر من خلال مصلحة التنظيم بناء على أمر عال [٣٤] .

- **البريد والتلغراف -:**

وضعت مصلحة البريد نظاماً لتوصيل البريد أسبوعياً يمر بالدرب السلطانية حيث يخرج من العريش ظهر يوم الثلاثاء من كل أسبوع ليصل القنطرة عصر يوم الخميس ثم يعود ظهر يوم الجمعة ليصل إلى مدينة العريش عصر يوم الأحد ، وكان البريد يصل إلى رفح مرتين أسبوعياً ، كما أنشأت مصلحة البريد مركزاً للبريد في مدينة نخل ليصل إلى السويس ويحمل على الهجن مرة في الشهر ، حيث يخرج يوم الاثنين فيصل السويس يوم الأربعاء ثم يعود الخميس مساءً ليصل نخل ومنه إلى العريش ليصل يوم الاثنين [٣٥] .

كما رتبت المصلحة لمناطق القصيمة وشاش الكونتلا وبئر التمد انتظام البريد شهرياً حتى يصل إلى ينبع وكان البريد يقوم بعناية عساكر من الهجانة إلا بريد العريش حيث كان القائمون عليه من عساكر الهجانة ومقيدون بضمانات مالية [٣٦] .

وإلى جانب ذلك أنشأت مصلحة التلغراف خطاً تلغرافياً عبر الدرب السلطاني بطول ١١٣ميلاً ليصل مصر ببلاد الشام وكان ذلك في ٢٦مايو ١٨٦٥م آخر ذي الحجة عام ١٢٨١هـ [٣٧]

كما عهدت الحكومة بتوصيل خط تليفون عبر مدينة نخل من العريش بطريق بئر المرة وكان ذلك في ٢٦سبتمبر ١٩٠٦م وكان يبلغ طوله حوالي ١٢٠كم ، ثم من نخل إلى الكونتلا والقصيمة فالعريش فرفح بطول

يبلغ ٦٨كم ، وكان طول خط التليفون الواصل إلى القصيمة حوالي ٨٧كم وطول خط تليفون العريش رفح حوالي ٤٥كم [٣٨].

ويلاحظ أن محافظة العريش حرصت على إنشاء تلك الخطوط لربط مدن المحافظة والإدارات المجاورة لها ببعضها وذلك لسهولة الاتصال بين مراكز المحافظة والعاصمة العريش ، إلى جانب تسهيل الأمر على محافظ العريش لمخاطبة كافة المراكز في سيناء ، سواء أكان ذلك بالتلغراف أو بالتليفون ، وذلك لبعد المسافة بين تلك الجهات .

وكانت مكاتب التلغراف والبريد بتلك المناطق تستقبل مكالمات وبرقيات المراكز المختلفة لعرضها على محافظ العريش ، والذي يقوم بدوره بعرضها على المعية السنية لاتخاذ اللازم نحو مضمون تلك التلغرافات [٣٩].

وحرصت مصلحة البريد والتلغراف على تعيين موظفين أكفاء للعمل في مكاتب البريد "قدم بلدتنا حضرة عكاشة أفندي معاون أول البوستة للعمل بمكتب القصيمة الجديد ، وقد قابل حضرة المعاون الكثير من المشايخ ورؤساء العشائر وكلهم يأملون فيه الاستقامة والاجتهاد [٤٠] " .

وقد وضعت مصلحة البريد والتلغراف رسماً على الخطابات المتبادلة ، حيث جعلت على الخطابات المعجل خمسة مليمات ٢٠)بارة (وضعف القيمة المذكورة متى كانت غير معجلة الرسم ، وذلك عن كل خطاب يزيد لغاية ١٥جرام أو كسور الخمسة عشر جراماً ، كما أكدت المصلحة أنها ستقوم ببيع تذاكر مظروفة من فئة خمسة مليمات على نسبة تخفيض رسوم الخطابات آنفة الذكر [٤١].

❖ ثانياً - التنظيم الإداري والقضائي والمالي :

أ -التنظيم الإداري :

ألحقت العريش بالداخلية منذ انسحاب قوات إبراهيم باشا من حملته على بلاد الشام عام ١٨٤٣م حيث جعل عليها محافظ ملكي ويعاونه مجموعة من أفراد البوليس ، وقد ترتب على تطور الأحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة ومنها حادثة الحدود عام ١٩٠٦م أن انضمت العريش إلى قومندانية نخل والطور وجعل عليها ناظر ، وفي عام ١٩٠٧م تطور لقب قومندانية ليصبح مديرية حيث لقب حاكمها مديراً وكان برتبة قائمقام ، وكان مركزه الرئيسي مدينة نخل ، ويعاونه بكباش يقيم غالباً في العريش وكلاهما من الضباط الإنجليز ، ثم تطور الأمر لتصبح العريش محافظة حيث استبدل لقب مدير بلقب محافظ وهو الاسم الذي سميت به وقد زادت ميزانيتها تدريجياً حتى بلغت عام ١٩٠٦م ٣٨٥٦جنيهاً ، فيما أصبحت عام ١٩١٤م ١٤٧١١جنيهاً [٤٢] .

وقد قسمت محافظة العريش إدارياً إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول من رفح إلى الوادي الأبيض والقصيمة ، والثاني من الوادي الأبيض إلى رأس وادي الأحيقبة حتى شاش الكونتلا ، والثالث يمتد من رأس الأحيقبة إلى نقب القصبة [٤٣] .

وقد جُعل لكل قسم من تلك الأقسام وكيل ناظر ومركز بوليس وكان عددها تسعة مراكز هـــي (العريش - رفح - نخل - القصيمة - شاش الكونتلا - التمد - النويبع - الشط - الطور) ، ويعاون الناظر فريقان من البوليس الهجانة وبوليس البيادة ، ولا يفرق بين السلاحين إلا الحزام حيث يكون حزام الهجانة أخضر بينما حزام البيادة أصفر [٤٤] .

وقد اهتمت المحافظة بمشايخ ورؤساء العشائر في العريش حيث جعلت لمشايخها رواتب سنوية من نقود وحبوب وكساء ترسل إليهم من قلم الرزمانة المالية ، فكانت رواتب المشايخ تصل إلى ٤٠٠جنيه في العام حتى عام ١٩١٤م [٤٥] .

وقد ألزمت الحكومة المشايخ ورؤساء العشائر بالحفاظ على الأمن واستتبابه ومسئولية كل منهم عن المناطق التي تخضع لإدارته ونفوذه ، وهو ما حقق استقرار البلاد وأمنها من تعرضها للنهب والتخريب حيث تمنح أفراد قبيلة الشيخ راتباً سنوياً ، كما ألزمته بالتعهد الذي يوقع عليه بأن المبالغ التي يتقاضاها لأفراد قبيلته صحيحة وأن الجميع على قيد الحياة وفي حالة ثبوت أن أحد الأفراد لم يحصل على راتبه الذي استقطعته الحكومة إليه يكون ملزماً برده إليه .

ب -التنظيم القضائي :

دخلت محافظة العريش ضمن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في القطر المصري الصادر في ١٤يونيو ١٨٨٣م حيث دخلت العريش والجهات التابعة لها ضمن دائرة اختصاص محكمة المنصورة الأهلية ، وقد صدر في ٢٣ديسمبر سنة ١٨٩٧م أمر عال بنقل محكمة المنصورة للزقازيق وكان قد صدر أمر عال في ١٩مارس سنة ١٨٩٨م باختصاصات محافظ العريش القضائية ، حيث نصت المادة الأولى من الأمر العالي على أن يختص

محافظ العريش بالنظر والحكم نهائياً في دائرته في القضايا الحقوقية التي لا تتجاوز فيها قيمة المدعي ألف وخمسمائة قرش وفي العقوبة الجنائية التي لا تزيد عن سبعة أيام [٤٦]

وفي تطور إداري قضائي آخر صدر أمر عال في ٢٨أبريل سنة ١٨٩٨م حيث يتم تشكيل محكمة مكونة من المحافظ والقاضي الشرعي بالمدينة وأحد أعيان المدينة ينتخبه ناظر الحقانية ، وكان اختصاصات تلك المحكمة النظر في كافة القضايا التي تتعلق بالأهالي سواء كانت قضايا مدنية أو تجارية وقد حدد المشرع النظر في تلك القضايا بحيث لا تتجاوز خمسة آلاف قرش [٤٧].

كما حدد الأمر العالي أن القضايا التي ليست من اختصاص محافظ العريش أو المحكمة المختصة بهذا الشأن تحال إلى محكمة بورسعيد الجزئية ومحكمة الزقازيق الابتدائية [٤٨].

ثم تطور النظام القضائي في محافظة العريش حيث صدر أمر عال في ٥يونيو ١٩٠٩م بقانون عرف بقانون نمرة ١٥لسنة ١٩١١م ، وفيه حدد القانون تبعية محافظة العريش لنظارة الحربية ، كما حددت المادة الرابعة من القانون اختصاصات المحافظ بشأن توقيع العقوبة إما الحبس أو الغرامة أو الاثنين معاً ، كما حدد له الاختصاصات الخاصة بهذا الشأن بحيث لا تزيد مدة الحبس عن شهر ولا تزيد الغرامة عن خمسة جنيهات [٤٩].

كما بين القانون في الباب الثالث أنواع المحاكم التي تختص في محافظة العريش بشأن القضايا المتنازع عليها حيث وضح ثلاثة أنواع من المحاكم :

أ -المحاكم الجزئية :وتتكون من مأمور قضائي بصفة رئيس واثنين من ذوي العدل .

ب -المحاكم الخصوصية :تتكون من المحافظ أو مأمور قضائي يندب بمعرفة رئيس ومن ثلاثة ذوي عدل .

جـ -المحكمة العليا :تتكون من المحافظ ومأمور قضائي يندب بمعرفة المحافظ واثنين من المأمورين القضائيين بصفة عضوية ومن خمسة أعضاء ذوي عدل .

كما أجاز القانون لمحافظ العريش أن يختار الأعضاء ذوي العدل من أعيان المدينة وأن يكون رأيهم استشارياً فقط ، كما قرر القانون عدم اختصاص المحاكم الجزئية بالنظر في الجرائم التي عاقب عليها القانون بعقوبة جنائية ، وعدم اختصاص المحاكم الخصوصية بالنظر في الجرائم التي يعاقب عليها القانون بعقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة ، كما وضح القانون في مواده التي بلغت ستة وثلاثين مادة إجراءات التحقيق وشهادة الشهود ورأي المأمور القضائي ، كما بين القانون في مواده طرق الطعن في الحكم وكذلك طلب الدعوى والصلح في المواد الجنائية وفي تنفيذ الأحكام [٥٠].

وكانت اختصاصات المحاكم تتمثل في توثيق عقود البيع والشراء والمعاملات التجارية ولم تكن مختصه بتوثيق عقود الزواج حيث يقوم بتلك المهمة مأذونان شرعيان قدما استقالتهما عام ١٨٨٣م . [٥١]

أما الجرائم الجنائية فكانت من اختصاصات محكمة المنصورة ثم محكمة الزقازيق في فترة لاحقه .

وبدراسة سجلات محكمة العريش الشرعية لوحظ أن لجوء الأهالي إلي محكمة العريش كان ضعيفاً حيث لم تسجل إيرادات المحكمة في عام ١٨٨٠م سوي ثمانية جنيهات فقط [٥٢]

وفي عام ١٨٨١م تشكلت بالعريش وحدة للطب الجنائي بهدف تحرير شهادات الوفاة والتأكد من عدم وجود شبهه جنائية في حالات الوفاة الطبيعية مما ساعد البوليس على حل ألغاز بعض القضايا [٥٣].

وقد كانت الحكومة المصرية تشجع العربان على رفع دعواهم وقضاياهم أمام المحاكم حيث طالبت مشايخ العربان بترك عادات العرب القديمة وكل من له دعوه أو قضية يقوم برفعها أمام المحاكم المصرية وفي ظل الحكومة المصرية .[٥٤]

جـ -الناحية المالية :

أخذت محافظة العريش وضع الضوابط اللازمة للحفاظ على المال العام من خلال لائحة بيت المال التي حددت كيفية العمل بالأوامر الصادرة والتعامل مع المواطنين والتي كان الغرض منها رفع كفاءة الخدمات في المدينة .

وكان من أهم الإجراءات التي اتبعت في هذا الشأن وضع نظام مراجعة السجلات والمستندات والأوراق الخاصة بالتركات سواء كانت بالفرش أو بالجنيه ، حيث أبرزت اللائحة استمارة خاصة بهذا الشأن يذكر فيها عنوان السجل والرمز الخاص به ، سواء أكانت تركات أو عقارات [٥٥] .

كما سعت إدارة المحافظة إلى جذب السكان إلى المدينة وتشجيعهم للعمل بالمحافظة باعتبارها من المحافظات النائية عن طريق إعفاء الموظفين من الضرائب ، حيث صدر أمر إلى المحافظ بتعميم ذلك على سائر أرباب المهايا والجراية والمستخدمين [٥٦] .

كما حرصت المحافظة على حصر كافة الموارد الموجودة في المحافظة حتى يتسنى لها تحصيل العوائد الخاصة عن ذلك حيث صدر أمر عال بضرورة تعداد النخيل ، فأوكلت نظارة الداخلية ذلك إلى لجان من مديرية الشرقية [٥٧] للقيام بحصر النخيل في تلك الجهات وتحديد الأيام التي يتم فيها توريد العوائد بهذا الشأن ، فحددت حصر تعداد النخيل في اليوم الأول واليوم السادس عشر من كل شهر ، مع ضرورة إرسال كشف للمحافظة بهذا الشأن ، وكانت التعليمات تصدر لتلك اللجان بضرورة عدم استخدام العنف مع الأهالي في تحصيل الضرائب ، فضلاً عن ضرورة إتباع أيسر السبل لذلك [٥٨] .

كما كلفت نظارة الداخلية المحافظ بضرورة إصدار التعليمات إلى المشايخ بتسهيل مهمة اللجنة في عملية تحصيل الضرائب وسداد القيمة المستحقة على الأهالي بهذا الشأن [٥٩] .

وإلى جانب ذلك وضعت المحافظة مبدأ الثواب والعقاب لتحصيل الضريبة على المواطنين من أبناء سيناء . فضمن باب الثواب حرصت إدارة التنظيم أن يكون مرتب المحصل يزيد عن غيره في جهات أخرى بالأقاليم المصرية لبعد المسافة والمشقة ، ففي تكليف لاثنين من الصيارفة – هما أحمد أفندي حسن ومحمد أفندي حلمي – المندوبين لتعداد النخيل بالجهة النائية من القنطرة لحد قاطية على أربعة جمال وقد تم تكليف يوسف سليمان باحتساب أجرة الجمل الواحد ٤٠ مليم على كل جمل محمل وقدره ١٦٠ اقرش كما تم تحديد ماهية شهرية ٥ جنيه بينما كان يتقاضى في الغربية ٤جنيه [٦٠]

أما من باب العقاب فقد وضعت إدارة التنظيم قيوداً صارمة على من يخالف التعليمات الصادرة بهذا الشأن فكانت هناك مكاتبة لأحد مشايخ قبائل سيناء ويدعى علي أحمد محمد سلطان من قبيلة البياضية بالتزامه بالنظام ، وإذا تبين بعد حصوله الإجمالي يتوقع عليه أشد العقاب [٦١] .

ولتأديب المقصرين من الموظفين في التحصيل كان يستقطع من مرتباتهم ، ففي أمر صادر بهذا الشأن في المادة ١٣بند ٢رقم ١من القانون المالي يجري استقطاع مبلغ ٢,٥٣٦جنيه من ماهية أحمد عبد الهادي في قاطية وقطية عن شهر سبتمبر ١٨٩٤على مبلغ ١٥٣,٢٨٣جنيه المتأخرة سداده من عشور النخيل [٦٢] .

كما اهتمت إدارة التنظيم بضريبة الأطيان باعتبارها أحد الموارد المالية الهامة ، فقد كان يدفع عنها نصف الضريبة كما فرضت ضرائب على واضعي اليد سواء كانوا من المشايخ أو الأهالي ، كما زادت الإيرادات المالية من خلال زيادة ما يخص الفدان من فرشين إلى عشرين فرش ولم يستثن إلا المساجد والزوايا والأضرحة من تلك الضريبة ، ويبين الكشف التالي أسماء الأنفار المطلوب منهم مبالغ عن أطيانهم التي يمتلكونها عن الفدان [٦٣] .

بسند طلب عبد الرازق ١٨/٦٥

٤,٠٠	الحاج صبري سمري
٤,٠٠	حسن بيك
٨,١٠	كوفهيلي إسماعيل
٤,٠٠	راضي تجرس
١٠,٠٠	الشريف
٥,٠٠	مصطفى الطبراني
٣,٢٠	الحاج حسن الفهلي
٥,٠٠	الحاج يوسف أبو دهينية
٢,٠٠	محمد النحاس
٤,٠٠	حسن يانون
٤٣,٣٠	

بسند طلب علي إسماعيل عثمان ١٩/٦٥

٨,٠٠	علي مراغ
١٠,٠٠	داوود الفواخيري
٦٧,٣٠	

بسند سليم أفندي ٢٠/٦٥

٢٤,٠٠	حسن البدرين
١٠,٥٠	الشيخ حسن سالم
١٠١,٨٠	إجمالي المبالغ المطلوبة

وقد بين الكشف السابق أسماء الموظفين الذين كانوا يقومون بعملية التحصيل وبيان القيمة المطلوبة من

بعض الأهالي عن أطيانهم للحكومة .

كما تنوعت الإيرادات التي كانت تحصلها المحافظة حيث فرضت ضرائب على محصول النخيل قدر عام ١٨٦١م بعشر حاصلات النخيل من الثمر ، وكذلك مخلفات النخيل من خوص وجريد وليف كما زادت الضريبة عام ١٨٦٨م بعلاوة قدرها السدس بصفة مؤقتة لمدة أربع سنوات كما صارت العلاوة دائمة عام ١٨٧١م[٦٤] .

كما كانت تفرض ضريبة على سكان البلاد لمن تجاوز عمره ٦سنوات ما عدا العجزة والأرامل وذلك ثمن ستة أوقيات من الملح تصرف حتماً [٦٥] .

ويلاحظ أن إيرادات محافظة العريش ارتفعت عقب الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م حيث وصلت الزيادة إلي ١٠٠١جنية في عام ١٨٨٣م و ١٣٦٠جنية عام ١٨٨٩م ، وتعزى هذه الزيادة إلي صدور قانون الملح حيث بلغت إيراداته عام ١٨٨٣م حوالي ٦٥٠جنية ، بينما انخفضت إيرادات المحافظة في خلال عامين إلي ١٢٧٥، ١٣٩٣ [٦٦] .

كما أعطت الحكومة المصرية لصيادي الأسماك حرية الصيد في بحيرة البردويل الوزرانيق من خلال إلغاء ضريبة الأسماك عليهم [٦٧]

ويلاحظ مما سبق أن حجم إيرادات ومصروفات محافظة العريش كان يعكس التغيرات التي طرأت على الوضع السياسي والاقتصادي لمصر بصفة عامة ، وكانت محافظة العريش هي الشكل الإداري المنتظم مالياً وهي الإدارة الوحيدة التي تحصل من الحكومة على إيرادات منتظمة [٦٨]

الجمارك :

وضعت مناطق جمركية في مناطق متفرقة على حدود شبه جزيرة سيناء باعتبارها مدخلاً هاماً للاقتصاد المصري وحمايته من عمليات التهريب ، حيث بدأت بجمرك العريش عام ١٨٥٥م والذي كانت تبعيته إلي جمرك باب النصر ، وكان جهازه الإداري يتألف من أمين الجمرك ويساعده كاتب الجمرك وعدد من الكشافين الذين يقومون بعملية التفتيش على البضائع الصادرة والواردة ، كما كان هناك القباني الذي يقوم بإجراءات وزن البضائع وتقدير قيمة الرسوم . [٦٩]

وكانت الحكومة المصرية تعطي العاملين بدائرة جمارك العريش مكافأة لتشجيعهم على زيادة مواردهم بالإضافة إلي مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها ، ومن أهم الإجراءات التي كانت تتخذ في جمرك العريش أن يقوم كشافو الجمرك بالتأكد من وجود تصريح مرور مدون عليه كمية البضاعة وعدد الطرود واسم التاجر والمصدر والمستورد ، ثم يقوم بعملية اختبار على تلك الطرود بفتح عشوائي لإحداها للتأكد من صحة البيانات الواردة على الطرد والبضاعة التي بداخله . [٧٠]

كما كان يتم حجز البضائع الزائدة عن التصريح ويقوم الكشاف بوضع التعريفة الجمركية على البضائع التي كانت تصل إلي جمرك العريش بصفة شهرية من جمرك الإسكندرية . [٧١]

وكانت إيرادات جمرك العريش تورد شهرياً إلي بنك الكردية لونيه لصالح صندوق الدين العام الذي تم إنشاؤه عام ١٨٧٦م ، وكان جمرك العريش يقوم بمعاقبة المهربين بدفع غرامة ٢٠٠ % من القيمة الحقيقية

ويحصل الكشاف ٥٠ % من تلك القيمة لحسابه مع المخبرين السريين ، أما من يترك البضاعة ويفر هارباً فيتم بيعها بالمزاد العلني لصالح صندوق الدين . (٧٢)

كما كان يتحصل رسم تأمين على الماشية ممثله في عوائد دخولية والتي كانت تحصل بواقع ٥٠قرشاً على كل رأس من الماشية والإبل ، مما ساعد طبقاً للقانون الصادر عام ١٨٩٠م على زيادة حركة دخول الإبل والمواشي من سيناء إلي وادي النيل ، ومن ثم زادت قيمة العوائد الدخولية عام ١٨٩٠م ، حيث بلغت في ذلك العام ٥٠٠جنية بينما بلغت عام ١٨٩١م ٢٠٥٠جنية (٧٣)

❖ ثالثاً :الأحوال الصحية -:

يعتبر مجال الصحة أحد الأسس الهامة في مجال التطور العمراني باعتبارها عاملاً هاماً من عوامل التنمية البشرية ، وسنبرز فيما يلي دور هذا المجال في مجال التطور العمراني .

▪ **المستشفيات :**

نظراً لكون محافظة العريش من المناطق الحدودية فقد عنيت إدارة الصحة العمومية بالرعاية الصحية للتجار القادمين من بلاد الشام إلى الديار المصرية ومنها إلى السويس عبر طرق المحافظة التي سبق الحديث عنها ، وكانت المرداريه المصرية قد أسست مجلس الصحة والكورنتينات وجعلت عليه رئيساً للعلم ، كما أقامت محجراً عام ١٨٤٧م في كورنتينة العريش ، وهو على شكل طائر وله ثلاثة أرجل وهي ثلاث مباخر من أحدث طراز ، ومدت منها جسور حتى البحر ليتسنى للسفن الصغيرة الاقتراب من البر كما جعلت على رأسه معزل للموبوئين أو مستشفى للأمراض غير العادية وصيدلية كبيرة ومنازل للأطباء والممرضين والضباط والعساكر وبيت المال ومخزن وجهاز للتليفون ليربط مراكز الحجر الرئيسية ، كما أقامت جناحاً خاصاً للقادمين من بر الشام ، وأوجدت بداخله حديقة ومن الناحية الأخرى محجراً صحياً للإبل والخيل التي ترد من بلاد الشام [٧٤] . وقد بلغت تكاليف الحجر ما يزيد عن ٤٠٠كيس مصري [٧٥] .

وكانت إدارة الكرنتينة غالباً تسند إلي طبيب أجنبي ، ويرجع الباحث ذلك إلي عدم وجود كوادر طبية مصرية كافية تعمل في جميع القطاعات الصحية في مصر . ومن الأطباء الذين عملوا في إدارة المحجر الخواجه "نيقولا مسيو "وكذلك الخواجه "أنطون بيانكي " ، وقد أنيط إلي كرنتينة العريش الاهتمام بالشئون الصحية لأبناء العريش والمناطق المحيطة بها ، وكان يرأس الكرنتينة مدير بصفة مأمور وأسندت إليه مهمة إصدار جوازات السفر والختم عليها للمتجهين من وإلي بلاد الشام . [٧٦]

وإلي جانب الطبيب البشري كان يقيم طبيب بيطري لفحص الحيوانات والكشف عليها ، وكذلك المأكولات والخضروات وكان يساعد طاقم الأطباء عدد من التومرجية كمساعدين للأطباء ، فضلاً عن كشافة تعمل كداية للقيام بعملية التوليد . [٧٧]

وتقوم كرنتينة العريش بتحصيل العوائد الصحية على الأشخاص والحيوانات والبضائع الواردة من الشام والتي بلغت قيمتها عام ١٨٨٢م ١٢٨٢٢قرشاً . [٧٨]

وقد لعبت كرنتينة العريش دوراً مهماً في الحفاظ على الصحة العامة أثناء انتشار الأوبئة التي اجتاحت سوريا وبلاد الحجاز ، ففي خلال انتشار وباء الكوليرا عام ١٨٨٢م تم إحكام السيطرة على الطرق لمنع هروب القوافل ودخولها الحدود المصرية بدون إجراءات صحية . [٧٩]

وقد ساعد ذلك على تقليل حجم الخسائر البشرية والحيوانية ، الأمر الذي جعل الخديوي توفيق يثني على أفراد عساكر الصحية البحرية ، ويشكرهم على ما بذلوه أثناء وباء عامي ١٨٨٢م ، ١٨٨٣م . [٨٠]

وخلال فترة الاحتلال البريطاني تضاءلت أهمية الكرنتينة بسبب قيام الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م بنقل المحجر الصحي الخاص بالإبل والحيوانات التي ترد من بلاد الشام إلي القنطرة التي تقع على قناة السويس شرق العريش . [٨١]

وقد تميزت محافظة العريش عن غيرها من المحافظات الأخرى في القطر المصري بجفاف هوائها وانتساعها مما ساعد في عدم انتشار الأمراض بكثرة في تلك الجهات ، وكان من أهم الأمراض التي كانت تصيب تلك المناطق الدوسنتاريا والرمد والحمى ، حيث تكثر في بعض الأودية كوادي فيران والقصيمة والتسيرات إلى جانب انتشار مرض الحصبة .

وكانت إدارة الصحة تولي اهتماماً خاصاً لتحسين حالة الصحة العمومية ، فقد كانت تعقد اجتماعات مستمرة للوصول إلى حلول مناسبة للقضاء على المرض وحصر المصابين [٨٢] .

وكان حضرة مفتش صحتنا قد سافر إلى قاطية ورأى هناك انتشار مرض معد فدعا سعادة المحافظ الدكتور شكري أفندي مشرف أحد أطباء مستشفى العريش وأشار إليه بالذهاب بصحبة حضرة ثابت أفندي شراب ومعه ثلاثة رجال بوليس لمتابعة الحالة [٨٣] .

كما وضعت إدارة الصحة كافة الضوابط في الوحدات الصحية التابعة لها فكانت تعمل على تطعيم الأطفال من مرضى الجدري خشية انتشار العدوى ، كما عنيت بتطعيم طلاب المدارس ، وقد باشر حضرة طبيب المستشفى علي حسين رشدي أفندي تطعيم الطلاب ويستمر ذلك حتى يستوفي جميع التلاميذ ويرجع ذلك إلي تفشي مرض الحصبة بين الأطفال وتوفي بسببه ١٦طفلاً في أسبوع واحد [٨٤] .

كما كانت إدارة الصحة تهتم بتوفير وسائل النقل اللازمة لنقل المصابين وعلاجهم وكانت وسيلة النقل عبارة عن بغلين وسائقين وتقوم إدارة الصحة بدفع نفقاتها [٨٥] .

كما كانت إدارة الصحة تقدم خدماتها الصحية بصفة مستمرة ومنتظمة ومجانية لأهالي محافظة العريش ، كما كانت توفر الأطباء الأكفاء من ذوي التخصصات المتعددة [٨٦] .

كما حددت الإدارة الصحية رسماً للوافدين من بر بلاد الشام حيث حددت العلاج للفرد بعشرة قروش وقد وضعت الإدارة الصحية الضوابط لعمليات الولادة والختان ، حيث منعت مزاولة تلك المهنة إلا من خلال تصريح يصدر من طبيب الصحة وبعد اختباره عدة اختبارات للحصول على تصريح مزاولة المهنة ، وكانت عملية الولادة تتم عن طريق بعض الدايات وعملية الختان تتم عن طريق الحلاقين [٨٧] .

كما كان يتم الترخيص لبعض الحلاقين بالكشف عن المتوفين والمرضى ، وقد اهتمت الإدارة الصحية بردم البرك والمستنقعات باعتبارها أحد المصادر الأساسية لنقل الأمراض السريعة الانتشار [٨٨] .

وقد شهدت الناحية الصحية فترة الاحتلال البريطاني تدهوراً في مدينة العريش حيث كان يتم إغلاق مكتب الصحة بين الحين والآخر ، ففي عام ١٨٨٩م تم إغلاق المكتب بالشمع الأحمر لأسباب غير معروفة ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل لم يكن هناك حلاقين)حلاقي الصحة (للقيام بقيد المواليد والوفيات ولا كشافه للكشف على النساء المتوفيات [٨٩] .

ولكن بعد أزمة الحدود أخذ الاهتمام يرفح والقنطرة ومخافر البوليس في الكونتيلا والقصيمة التي تم تزويدها بمكاتب صحة بهدف تقديم الخدمة للمواطنين في تلك الجهات .[٩٠]

- **السلخانات :**

ترجع فكرة السلخانات إلى قيام الأهالي والجزارين بعملية الذبح إما أمام منازلهم أو حوانيتهم مما يؤدي إلى

تفشي الأمراض وانتشار الأوبئة ، لذا رأت إقامة سلخانة يشرف عليها وزارة الحربية تتوفر فيها كافة الشروط الصحية على النسق المعمول به وأن تكون بعيدة عن مجال العمران .

كما وضعت إدارة التنظيم شروطاً للذبح بأن يكون الذبح داخل السلخانة ومنع الذبح خارجها ، وكلفت ناظر مصلحة الصحة العمومية بتشغيل السلخانة وحددت رسم الذبح على رأس البقر ٢٠قرشاً ورأس العجل ١٠قروش ورأس الثور والجاموس ٢٠قرشاً ورأس الجمل ٢٠قرشاً ورأس الخروف والماعز ٤قروش [٩١] ،ومن الضوابط التي وضعت إلزام متعهد الذبح بإحضار عربة مغطاة لنقل اللحوم [٩٢] .

كما جعلت عملية الذبح يشرف عليها طبيب الصحة ، وعمل أختام لدمغ اللحوم المذبوحة وذلك لمعرفة المخالفين لهذه الإجراءات ، كما نظمت إدارة الصحة حملات توعية لتوعية السكان بعدم شراء اللحوم غير المدموغة حرصاً على سلامة صحتهم [٩٣] .

وفي ٢٤ديسمبر ١٨٩٠م أعدت الحكومة لائحة السلخانات وحملات الجزارة تضمنت أمور الذبح والاشتراطات الصحية اللازمة في إنشاء السلخانات والرعاية الطبية للمواشي وطريقة نقل اللحوم ، كما أدخلت ١٥-١٤فبراير عام ١٨٩١م بعض التعديلات على اللائحة بعد موافقة مجلس شورى القوانين على تلك التعديلات ، وفي ١٨فبراير عام ١٨٩٤م أصدرت الحكومة أوامرها بضرورة ترميم السلخانات من إيرادات عوائد الذبيح [٩٤] .

كما أصدرت عام ١٩٠٤م أمر عال باعتبار السلخانات من المنافع المختلفة [٩٥] .

وكانت السلخانات عليها حملات تفتيش مستمرة لراحة المواطنين واستقبال شكواهم التي تضمنت استبداد الجزارين وذبح المسن من الحيوانات أو غلو أسعارهم [٩٦] .

ويلاحظ مما سبق أن هناك قاسماً مشتركاً في الأسس التي وضعت فيها اشتراطات التنظيم لإنشاء السلخانات كغيرها من محافظات القطر المصري التي التزمت بنفس اللوائح والقوانين التي كانت تصدر بهذا الشأن [٩٧] .

- **الجبانات :**

ترتب على انتشار الأوبئة إصدار الحكومة تعليمات بضرورة العمل على إنشاء جبانات تتوافر فيها الشروط الصحية [٩٨] .

ولتحقيق ذلك أرسلت وزارة الداخلية إلى مجلس النظار خطاباً في يوليو ١٨٨٤م توضح فيه الشروط الواجب توافرها في إنشاء الجبانات ، وأن يكون موقع الجبانة المراد إقامتها بعيدة عن المنطقة السكنية .

حيث قامت الحكومة بإبطال استعمال الجبانة القديمة التي كانت تقع على الشمال الغربي من القلعة وقامت بإنشاء جبانة حديثة غرب القلعة لدفن المسلمين وجعلت منها قسماً لدفن الأجانب من كافة الجنسيات سواء الذين كانوا يعملون في المدينة أو الوافدون إليها عن طريق السفر [٩٩] .

وكان بالجبانة عدة قباب تزار لأولياء منها :

قبة الشيخ جبارة :في جبانة العريش القديمة وهو من أهل البادية ورمم القبة عثمان بك فريد (أول مارس ١٨٩٧م – مارس١٩٠١م) فترة توليه محافظاً للعريش وبنى بجوارها سبيل وكتب عليه "هذا مقام الشيخ جبارة جدده

عثمان بك فريد محافظ العريش سنة ١٣١٧هـ ١٨٩٩ م .

قبة الشيخ نصار : في الجبانة الحالية غرب القلعة وهو من الجرارات السواركة .

قبة الشيخ عبد الله :شرق المدينة وقد قام أحد محافظي العريش ببناء القبة على قبره وجعله مزاراً حيث رأى في الحلم هذا الشيخ [٨٢] وقد حددت الحكومة قواعد دفن الموتى من خلال إصدار تصاريح خاصة بذلك وكذلك قواعد استخراج الجثث وضرورة حضور مندوبين عن مصلحة الصحة ومنع فتح أي تربة أو مدفن لدفن الموتى [١٠٠] .

- المجاري :

ترجع بداية إدخال أساليب حديثة في مجال الصرف الصحي إلى قرار مجلس النظار في ١٨يوليو ١٨٩٨م حيث كلف لجان الصرف الصحي بإتباع القواعد الخاصة بأعمال الصرف الصحي في المدن الأخرى [١٠١].

وفي أكتوبر ١٩٠٧م صدر قانون التنظيف الصحي ويشمل على ١٧بنداً اشتملت على ضرورة منع انتشار مراحيض أو مجارير أو حيضان بالمساجد والزوايا باعتبارها من الأمور التي تساعد على انتشار الأوبئة ، كما حددت ضرورة طلاء المراحيض بالجير ونزح المجارير وعمل إجراءات التطهير مرة على الأقل كل عام [١٠٢].

ولأن العريش محافظة من محافظات القطر المصري فقد انطبقت عليها اللوائح الصادرة من مصلحة الصحة العمومية بشأن تنظيم وإقامة المراحيض في المنازل والمحلات التجارية حرصاً على سلامة السكان ومنع انتشار الأوبئة والأمراض ، حيث كانت إدارة التنظيم تتابع خطوات إنشاء آبار الصرف في المنازل طبقاً للشروط التي حددتها اللائحة بهذا الشأن [١٠٣] .

وقد تميزت التربة بمحافظة شمال سيناء بأنها تربة رملية حيث كان يتم حفر البئر المخصص للصرف وهي عبارة عن بئر دائري الشكل ويختلف ارتفاعه من بئر إلى أخر حسب إمكانية الأهالي الاقتصادية والمادية ثم يتم تغطيته بالصاج أو الأسمنت .

وعادة ما يكون في بداية المنزل ليسهل عملية التنظيف المستمرة وكانت التربة تساعد الأهالي في أن يستمر البئر صالحاً بعد استخدام سنوات طويلة .

رابعاً : الخدمات والمرافق

سوف أتناول في هذا الموضوع أهم المرافق والخدمات في المدينة في عدة مجالات هي :

المياه :

تعتمد العريش في مياهها على مياه الآبار كبئر عطوان الذي يقع في الجهة الشمالية الغربية من قلعة العريش ومياه البئر عذبة يشرب منها سكان المدينة كما قامت المحافظة بتركيب طلمبه على البئر لتسهيل رفع المياه إليها ولحل شكوى الأهالي بعدم وصول المياه إليهم [١٠٤]

أما بئر الجامع وبئر القلعة فكانت مياه كل منهما يميل إلى الملوحة [١٠٥].

كما كانت بئر الشرفا التي تقع في الجهة القبلية من القلعة تستخدم لسقي السائمة والبناء وكانت تلك البئر عمقها حوالي ١٦ قدم ونصف وقطرها ستة أقدام ونصف [١٠٦].

أما في الجهة الشمالية من المدينة (ساحل البحر) عند فم وادي العريش إعتمد الأهالي على الشرب من مياه آبار الشواديف [١٠٧].

كما صدر الأمر العالي عام ١٨٩٨م ببناء حوض لسقي السابله من آبار المدينة .

وفي تطور عمراني جديد قام محافظ سيناء براملي عام ١٩٠٦ بحفر بئر غرب القلعة على نحو ٤٠٠ متراً منها وطواها بالحجر وكان عمق البئر ١٠-١٢ منها يكفي لسقي ٣٠٠٠ جمل في وقت واحد وتميزت مياه تلك البئر بالملوحة فهي غير صالحة للشرب [١٠٨].

وقد اعتمد الأهالي وموظفين الحكومة العاملين بالمدينة على تلك الآبار حيث كانوا يستخدمونها للشرب أما المحافظون فكانوا يعتمدون على مياه بئر حله المساعيد والنبي ياسر كما اعتمد البعض منهم على مياه النيل بعد حفر ترعة الإسماعيلية حيث تم إحضارها من مدينة القنطرة حيث جعلت قومندانية في القنطرة المياه حنفية في شرق المدينة يستقي منها الأهلون مجاناً [١٠٩].

وفي عام ١٩٠٧ قام محافظ سيناء باركر (١٧ نوفمبر ١٩٠٦ – ٢ فبراير ١٩١٢) بترميم بئر رفح التي تقع على الحدود المصرية لخدمة المسافرين وفي عام ١٩١٣ قامت الحكومة المصرية بإرسال عينات لاختبار المياه في المعمل الكيماوي في مصر الذي أقر عدم صلاحيتها للشرب مدة طويلة وذلك نظراً لكثرة الأملاح منها .

ويعتمد البعض من سكان المناطق الداخلية في المدينة وضواحيها على مياه البرك والتي عادة تبني بالطوب الأسمنت أو الحجر الجيري الصلب ومساحتها ٢٧,٤٠ متراً طولياً و ١٤ متراً عرضياً وبعمق ٤,٦٠م حيث يقوم الأهالي بتركيب ساقيه على بعض منها لسهولة استخراج المياه منها .

كما يعتمد البعض الأخر على مياه الأمطار وتخزينها في هرابات معده لذلك طول العام [١١٠].

والبعض الأخر يعتمد على مياه السدود كسد وادي العريش في ري الأراضي الزراعية .

كما قامت الحكومة المصرية بحفر آبار عديدة في مناطق متفرقة في محافظة العريش كمنطقة خربة الرطيل والكونتيلا .

وقد أوكلت الحكومة المصرية مهمة الإشراف على توزيع المياه ومد شبكات المياه للأهالي لمصلحة التنظيم ، حيث أعطيت التسهيلات اللازمة بشأن إجراء كافة التسهيلات للأهالي للاشتراك والاستفادة من توصيل المياه ، كما أعطت تسهيلاتها بقبول دفع الأهالي الثمن بالتدرج حسبما يجري عليه الإقتات . (١١١)

وترتب على توصيل المياه وتغذية المساكن بشبكة من مواسير المياه تحسن الظروف المعيشية كما ساعد على إستقرار العاملين من الموظفين بالمدينة والإقامة فيها . (١١٢)

وقد عنيت الحكومة المصرية بصحة المواطنين حيث أصدر مجلس النظار أمراً بضرورة إتباع القواعد الخاصة بشأن تطوير الحالة الصحية في المدن والبنادر المصرية ، كما زادت فاعليتها في إصدار القوانين الخاصة بالحفاظ على المياه كأساس للرعاية الصحية . (١١٣)

وفي عام ١٩٠٧ أصدرت قانون " التنظيف الصحي " والذي يتضمن أحد بنوده الجزء الخاص بضرورة عدم إنشاء مستودعات مياه إلا من خلال إشراف مصلحة الصحة وبصفة خاصة في المساجد أو الزوايا وهو ما ترتب عليه متابعة مستمرة من جانب الحكومة وتنفيذ الإصلاحات وهو ما أكده تقرير الحالة العمومية في مصر عام ١٩١٣م . (١١٤)

الأسواق :

ارتبطت الأسواق بمحافظة العريش بطبيعة الموقع الاستراتيجي للمحافظة باعتبارها مدخلاً هاماً إلى بلاد الشام ومصر ولذا ارتبط النشاط التجاري في المحافظة بوجود الأسواق المستمرة والتي يتم فيها تبادل السلع المختلفة سواء كانت مواد غذائية أو لحوم أو اسماك أو تجارة الإبل والحيوانات التي كانت تعقد لها سوقاً خاصاً بها .

وقد وضعت الحكومة المصرية تنظيماً دقيقاً لمراقبة تلك الأسواق باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر الدخل للمحافظة من جهة ولما تؤثره تلك الأسواق من تأثير على الاقتصاد المصري خاصة في عمليات التهريب التي كانت تتم بعيداً عن تلك الأسواق التي تخضع للمراقبة والتفتيش المستمر .

وسنبرز فيما يلي أنواع الأسواق وأسلوب إدارتها :

أ- أسواق محلية :-

سوق العريش (سوق الخميس)

يقام كل يوم خميس من كل أسبوع ويعج السوق بتجار القادمين من مصر ومن بلاد الشام وبصفة خاصة تجار غزة حيث يتم تبادل السلع التجارية التي غالباً ما تكون (الأقمشة - الصابون - الدخان - الذرة - الفواكه المختلفة إلي جانب ما يجلب من بلاد الشام كقمر الدين والعناب وزيت الطيب إلى جانب الحبهان والقرفة والقرنفل والبن وجوز الطيب والفلفل . (١١٥)

كما وضعت الحكومة إدارة لمتابعة الأسواق كما تحرص على ضرورة أخذ الرأي في عدم وجود قبانية وكيالين والاستعمال دفاتر التسليم ، كما أصدرت تعليمات لمتابعة الذين يبخسون المكاييل وتوقيع أقصى العقوبة عليهم والتي كان القانون ينص عليها طبقاً لبند رقم ٧٢ من القانون إما الغرامة أو السجن أو الاثنين معاً ، كما كانت تفرض عقوبة الغرامة لمن يضبط بمكاييل غير مختومة . (١١٦)

وغالباً ما كانت يتم في السوق أسلوب المقايضة وهي السمة التجارية التي كانت سائدة في تلك المنطقة في تلك الفترة الحبوب والأقمشة مقابل الإبل والأغنام والفيروز – ويشرف على الأسواق كبير التجار الذي كان يلقب " سر تجار بندر العريش " [١١٧]

سوق الجورة : [١١٨]

ويقع السوق على أحد الدروب الرئيسية التي تعتبر نقطة اتصال بين المناطق وبعضها البعض الآخر وغالباً ما يتم على مساحة من الأرض تقدر من ٣-٤ فدان حيث ينقسم السوق إلى عدة أقسام داخلية لا تفصلها أي حواجز فيما بينها حيث يفترش تجار الأقمشة الأرض لعرض منتجاتهم من الأقمشة الواردة من مصر وبلاد الشام وغالباً ما كانت من المنسوجات القطنية وإلى جانبهم يفترش تجار الخضروات والفواكه التي غالباً ما يتم جلبها من القاهرة أو محافظة الشرقية باعتبارها أقرب المناطق لمحافظة العريش ثم سوق الإبل والماعز والأغنام وهو سوق تنشط فيه حركة البيع والشراء باعتبارها من العناصر الهامة التي يعتمد عليها المواطن السيناوي .

وعادة ما يحصل صاحب الأرض المقام عليها السوق على جزء من الإيرادات التي تقررها مصلحة التنظيم كرسم دخول السوق والتي غالباً ما تكون عشرة قروش في اليوم الواحد [١١٩]

ولم يتلاحظ من خلال دراسة وثائق تلك الفترة وجود أي خدمات في تلك الأسواق سواء بإنشاء مظلات أو توفير مياه وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أن السوق قد يتغير من وقت إلى آخر .

أسواق موسمية :

سوق النخيل :

يعتبر من أهم الأسواق التي كانت تقام في محافظة العريش وبصفة خاصة في منطقة قطية . [١٢٠]

حيث تكثر بها زراعة أشجار النخيل والتي تعتبر مورداً اقتصادياً هاماً لمصر حيث كانت تفرض عليها ضريبة العشور أو عوائد النخيل أو الويركو ، حيث بلغ قيمة المبلغ المطلوب تحصيله عن نخيل قطية هو ٧٢٧٥ قرشاً في العام الواحد . [١٢١]

وقد شجعت الحكومة المصرية أهالي محافظة العريش زراعة النخيل حيث أصدرت أمرها في عام ١٨٦٨م بمعافاة أهالي العريش وسيناء من الضرائب المفروضة على أطيانهم . [١٢٢]

حيث بلغ تعداد النخيل في عام ١٩٠٧م حوالي ٣٩,٤٨٥ شجرة بنخيل بخلاف مقدار النخيل المزروع في العريش المدينة ١٢٠٠٠ وضواحيها كضاحية أبي صقل ١٠٠٠ وفي بئر المساعيد ٧٠٠٠ نخلة . [١٢٣]

وهو ما يؤكد أهمية تلك السوق والتي غالباً ما كانت تعقد من سبتمبر إلى منتصف أكتوبر من كل عام . [١٢٤]

وقد عنيت الحكومة بتقديم الخدمات للتجار من خلال عملية النقل وتقديم الإبل إلى جانب تأمين التجار وحراستهم حيث كانت كل قبيلة مكلفة بتقديم الجمال أو العمال ، وكذلك الأدلاء والمرشدين وهذا يعني أن شيخ القبيلة كان مسئول مسئولية تامة عن أمن المسافرين وبضائعهم . [١٢٥]

سوق السمك :

. وهو من الأسواق التي تبدأ من مايو وتنتهي في أوائل شهر أغسطس من كل عام حيث يتم السماح للصيد في بحيرة البردويل في تلك الفترة من السنة بعد إغلاقها حيث يتم تجديد الماء ونمو الأسماك بها .

ويتم إنتاج أنواع عديدة من الأسماك (البوري – الطوبار – الدنيس – الوقار – اللوت – ... الخ) والتي تمثل ثروة اقتصادية هائلة للاقتصاد المصري حيث بلغ ما تم صيده عام ١٨٨٠م حوالي ٢٠٩ قنطار . (١٢٦)

ويتم تسويقها إلى بلاد الشام عبر جمرك العريش كما يتم تسويق جزء منها إلى جهات مصر كالقاهرة والإسكندرية وطنطا والمنصورة . (١٢٧)

كما كان يتم استخراج البطارخ منها حيث يتم تجفيفه وتسويقه إلى خارج محافظة العريش .

إدارة البوليس :

كانت محافظة العريش باعتبارها من المحافظات الحدودية تخضع لنظام إدارة البوليس وليس نظام المجالس البلدية الذي كان معمولاً به في المحافظات الأخرى كالمجلس البلدي في بورسعيد والإسماعيلية وغيرها من المحافظات ، وكان يقع على إدارة البوليس الأعمال الأمنية من جهة والأعمال الإدارية من جهة أخرى والتي تهتم بشئون الأفراد اليومية .

فمن الجهة الأمنية أحكمت الحكومة سيطرتها على حركة المسافرين ومراقبة الأسواق والحفاظ على النظام والأمن من خلال المتابعة اليومية وإرسال التقارير بصفة دورية إلى الجهات المعنية وكانت تمنح القائمين على العمل في الناحية الأمنية حوافز على المضبوطات التي يقومون بضبطها " بخصوص تعيين مبلغ ٦,١٠٦ جنيه استحقاقات السيد سليمان ومصطفى محمد القرش في ضبطهم ملح مهرب محمول على جمال (١٢٨) .

كما كانت تنوط لرجال البوليس مهمة حراسة القلعة والطرق وصيانة استخدام المدافع الموجودة بها إطلاقها في رمضان والأعياد . (١٢٩)

كما أقامت نقاط حراسة وتفتيش على طول طرق سيناء وخاصة تلك التي ترتادها القوافل وكان يطلق عليها "رباطات" وهي بمثابة نقاط ثابتة لحراسة الطرق بجانب نقاط حراسة متحركة كانت مهمتها الرئيسية مراقبة الطرق ومنع عمليات التهريب كما كانت تحذر أصحاب القوافل من السير على الطرق الخالية من الحراسة .

وإلى جانب ذلك جعلت إدارة البوليس في المحافظة قوة عسكرية مهمتها المتابعة المستمرة على الطرق وكان يطلق عليها الضبطية ، وكان محافظو العريش دائمين الطلب على زيادة القوة الأمنية حرصاً على استتباب الأمن ، وفي عام ١٨٨٦ طالب محافظ العريش إسماعيل أفندي حسين (١٨٦٥ – ١٨٨٠م) بزيادة تلك القوة إلى مائة وعشرين من العساكر وخمسة من البلوكباشية وتسعة من الهجانة لحمل المؤن والعساكر وإرشادهم إلى الدروب الجبلية التي يرتادها أصحاب القوافل الهاربة من دفع الرسوم . (١٣٠)

ورغم تلك الإجراءات التي اتخذتها المحافظة بشأن تأمين الطرق والمناطق الحدودية إلا أن تلك الفترة كانت تواجه العديد من المعوقات منها إثارة بعض العربان القلاقل على الحدود حيث كانوا يحدثون نوع من الفوضى على الحدود أو يقومون بالتعدي على عساكر الحدود أنفسهم (١٣١)

كما كان يحدث تواطؤ بين الموظفين القائمين بالعمل على الحدود وبين أصحاب القوافل والأشخاص بهدف تسهيل دخولهم أو خروجهم عبر الحدود ودون إجراءات رسمية أو تحصيل رسوم مما كان يعوق قوة عمل البوليس لحراسة الحدود . (١٣٢)

أما من الناحية الإدارية فإن وجود نقاط حراسة تؤدي مهامها بفاعلية يبرز وجود رمز السيادة المصرية على سيناء وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى تخصيص مكافأة سنوية للعربان والعساكر القائمين على تأمين الحدود والطرق حيث جعلت لذلك عام ١٨٩١م مكافأة قدرها ٥٠٤ جنيه . (١٣٣)

وكانت إدارة البوليس تخضع بصفة مستمرة إلى التفتيش والرقابة لما في ذلك من إتباع الدقة والنظام والاستعداد لأي ظروف طارئة تتعرض لها المحافظة " لغاية الآن نحن في انتظار حضرات المفتشين " . (١٣٤)

كما كانت إدارة البوليس تعمل على راحة العساكر والاهتمام بحل مشاكلهم من خلال الموافقة على النقل لمن يريد منهم ففي وثيقة وضحت الالتماس بشأن رغبة جاويش البوليس النقل من العريش وبشأن ترحيل أومباشي واثنين عساكر وحرماتهم وعفشهم . (١٣٥)

كما كانت تعمل دائماً على تجديد قوة العساكر من خلال الإعلان عن الانضمام إلى قوات البوليس أو التكليف بالخدمة العامة لمن يريد حيث وضحت وثائق تلك الفترة أن هناك إحجاماً من المواطنين في الالتحاق بقوات البوليس " تبين عدم وجود عساكر بأنحاء المحافظة يرغبون الالتحاق بالبوليس وإرسال التقارير المستمرة بشأن الخدمة العامة . (١٣٦)

إلا أن الخدمة العامة كانت بمثابة تكليف حيث تتابع الحكومة التقارير بصفة مستمرة عن الذين يؤدون الخدمة العامة مرسل " كشف بيان ضباط الصف والعساكر الذين يوفون الخدمة العامة ١٨٩٦م . " (١٣٧)

وفي تطور الأحداث السياسية التي شهدتها سيناء في أوائل القرن العشرين والتي عرفت بأزمة الحدود ١٩٠٦م شهدت محافظة العريش ترسيماً حدودياً حيث قسمت إلى ثلاثة أقسام إدارية تحدثنا عنها في بداية البحث .

كما قامت بإنشاء مراكز للبوليس في مناطق متعددة حرصاً على استتباب الأمن وفرض النظام وإحكام السيطرة على التهريب حيث تم إنشاء مركز بوليس في رفح عام ١٩٠٧م وألحق بخط تليفون نسهولة الاتصال ومركزاً آخر للبوليس في القصيمة وتم ربطه بخط تليفون مع مدينة نخل وإلى جانب ذلك مركز بوليس في مشاش الكونتلا وتم زيادة عساكر الهجانة عليه ثم مركز بوليس في بئر التمد . (١٣٨)

ويتلاحظ أن جميع تلك المراكز هي مراكز بوليس حدودية لتقديم الأمن وفرض السيطرة ومنع محاولات التهريب التي كانت تتم بصورة مستمرة ومنتظمة في تلك الجهات .

المجالس الحسبية :

حيث عنيت محافظة العريش بأن يكون للمدينة مجلس حسبي يتناول النظر في كافة المسائل الشرعية التي تمثل علاقات الأفراد من تركات ووصايا وإرث وغيرها حفاظاً على النظام العام وتطبيقاً للشريعة الإسلامية

وكان المجلس الحسبي يختار من الأعيان وكبار التجار حيث صدر الأمر العالي في ٢٥ صفر ١٣١٠هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٩٢م بتشكيل مجلس حسبي بالعريش تحت سياستنا وقد سميناكم عضواً لمدة ستة شهور واثنين من الوجوه التجار محمود مسلم سر تجار البندر والمكرم الحاج عبده البيك من وجوه البلد . (١٣٩)

فمن أهم القضايا التي أخذ المجلس الحسبي النظر فيها مرتبات الموظفين الذين يتوفون أثناء واجبهم الوظيفي حيث تم تعلية المتبقي لعثمان أفندي رفقي من أرباب المعاشات لغاية يوم وفاته بإجمالي أمانات المحافظة . (١٤٠)

كما أبلغ شيخ العرايشية المحافظة بوفاة محمد شاكر محمد الزملوط لكي يتم ضبط ما وجد للمتوفى الذكور من متروكات بالعريش بمعرفة بيت مال المحافظة . (١٤١)

كما كان يتم إخطار بيت المال بشأن كيفية التصرف في تركات المتوفين وكذلك إخطار بيت مال المحكمة بضرورة حصر تركة من يتوفى وجردها طبقاً للبند "٩" من لائحة بيت المال وفي حالة بيع المنقولات فلا يكون إلا بحضور مندوب من المحكمة حسب المادة "١٢" من تلك اللائحة . (١٤٢)

وقد بينت اللائحة أن كاتب الشرع هو المعين في بيت المال كما وضحه البند رقم "١٢" من لائحة بيت المال ، وكان المجلس الحسبي الوصي على التركات يقوم بدراسة الطلبات المقدمة حيث تقدم المواطن عبد الله بدوي ليكون وصياً على أيتام المرحوم آدم ابن مغتم . (١٤٣)

كما كان المجلس الحسبي الوصي يطلب حضور القصر للمتوفين للنظر في قضاياهم حيث نظر المجلس في قضية حسن محمد الزرباوي أخي المتوفى إبراهيم محمد الزرباوي نظراً لتوجه أمهم بنت علي الزطن إلى بلبيس ، وقد تبين أن حسن محمد الزرباوي شريك مع أخيه يحق له النصف في البضاعة التي كانت موجودة بالدكان الكائن بسوق العريش ، ولذا قرر المجلس الحسبي فتح الدكان وبيع ما وجد فيه من البضاعة بمعرفة معاون المحافظة ونقلها أمانات حيث تم بيعها بمبلغ ٢.٥٤٤ جنيه بناء على ما صدر . (١٤٤)

كما كان المجلس الحسبي يهتم بقضايا الأفراد وحصر تركاتهم خارج الحدود المصرية ففي رسالة من حساتين محمد عبد العزيز العرايشي الذي بلغ عن وفاة أخيه بناء على طلب إبراهيم عيد شيخ الفواخرية حسن عبد العزيز بيافا في فلسطين وضرورة معرفة مخلفاته بياتياً فقد كلف المجلس الحسبي سالم فرج الكاشف ومعه خمسة جمال لأجل القيام بتلك المهمة .

وفي قضية أخرى تم استجواب السيد يوسف الغمري من أهالي يافا بخصوص الكمبيالة المحددة لأمره بمبلغ ٢٠ ليرة أفرنكي و٢ ليرة فرنساوي طرف المتوفى ولأخيه بتاريخ ٥ ذي الحجة ١٣٠٨هـ وتاريخ

سدادها وكيفية سدادها ومن طرف من المدينين أو خلافهما وبالجملة كافة المعلومات قد يكون للمتوفى عليه وقد زيل ذلك بتوقيع قائمقام يافا . (١٤٥)

كما ورد إلى محافظة العريش إفادة عن تغيب حسن الزرباوي من تركة أخيه بيافا والتي بيعت نصيبه بمبلغ ١٦,٥٠ جنيه بالمزاد العلني العمومي وأن لأخيه وارد نصفه ٨,٢٥ جنيه وتعلية المبلغ أمانات في الخزينة ٣٠ يونيو ١٨٩١م والباقي تم حجزه وأن جملة ما تم بيعه من الدكان ٢,٥٤٤ جنيه وبذلك يكون نصيبه ١,٢٧٢ جنيه . (١٤٦)

وكان يؤخذ رأي المجلس الحسبي في بعض القضايا من محكمة العريش في الإعلام الشرعي حيث تم عرض استفسار من المجلس الحسبي بثبوت وراثة ورثة المرحوم " عويضة عويض " وانحصارها في زوجته نفيسة بنت سليمان بن خطاب وأولاده من صلبه وهم " حبيبة – زليخا – وعويض " . (١٤٧)

كما بين المجلس الحسبي في قضية أخرى بأن الوصية الشرعية شقيقة المرحوم " عمار عيد " على زوجها سليمان إسماعيل المطلقة لإصابتها بخلل في القوة العضلية وعدم إمكانية القيام بأعماله ووافق الأقارب على تعيينها . (١٤٨)

خامساً : التركيب الاجتماعي لسكان المدينة :

حدثت متغيرات أساسية على محافظة العريش في التركيبه السكانية حيث امتزجت بين القبائل البدوية التي تسكن أطراف المدينة وبين العائلات العرايشية التي تستقر في المدينة وقد دفعت ظروف مدينة العريش بحكم موقعها الجغرافي ومتاخمتها لحدود بلاد الشام أن تستقر بها عائلات امتزجت بنسيج أهل البلاد وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منهم وسنلقي الضوء على تلك العائلات التي تسكن محافظة العريش في تلك الفترة قيد الدراسة .

المجموعة الأولى : تسكن شمال سيناء وتمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى بلاد التيه في الوسط ويسكنها الرميلات والسواركه كقبائل كبيرة وفروع قبائل كالسماعنه والعقايلـه والأخارسه والمساعيد والعيايده وبلي وإلي جانب هؤلاء توجد قبائل مستضعفه لا طاقة لها لثبت كيانها منها الشرارات ومطير والعرينات والملالحه والنور " الغجر " ويوفون بمحلقات قبائل سيناء ولهم عادات وتقاليد تميزهم عن باقي القبائل الأخرى [١٤٩].

أما في مدينة العريش فيقطنها سكان يرجعون إلي أصول عربية وتركيه وجركسيه " أولاد سليمان " " أولاد يعقوب " وتتفرع منهم أفرع كثيرة منها آل أيوب – العوايد – آل صقر – الفالوجي – الطنجير – الأهتم – آل قطامش ..... وغيرهم .

ومنهم من تمتد أصوله إلي أصول مغربية وشاميه وحجازيه كعائلات عروج – الكاشف – البلك – فتوح – الشريف والشوربجي .

ومنهم من استمد لقبه من مدن شبه الجزيرة كعائلة النخلاويه حيث ترجع أصولهم إلي القبائل البدوية [١٥٠].

ومنهم من جاء واستوطن المدينة بدافع التجارة فأصبح منها كالفواخريه وتتفرع منهم بطون كثيرة منها الغول – القلعجية – آل صبيح – الأسمر – والعبادين – والقصلي – والسحايقه [١٥١]

وهناك عائلات نزحت من المدن القريبة من بلاد الشام كغزة وخانيوس منها آل شراب وآل الحارون حيث كانت حرفتهم الرئيسية التجارة [١٥٢].

وقد اكتسبت بعض العائلات عادات العائلات الأخرى منها عادة الجلوس أمام المنازل في أوقات الصيف في جمع من الأصدقاء أو الأقارب حيث تدور بينهم الأحاديث والمناقشات المستمرة [١٥٣].

ومنهم من حافظ على عاداته وتقاليده وتمسك بها كقبائل بر قطيه الذين يعرفون بالقطاويه حيث تختلف طريقتهم في الحديث والقليل منهم لديه معرفة بالعرف القبلي وهم ينضجون خبزهم على الصاج كما يستخدمون التوابل في أطعمتهم والعديد منهم يحررون عقود زواجهم مكتوب ويضعون البقته البيضاء على جثث موتاهم كما يفعل أبناء وادي النيل [١٥٤].

وكانت بعض القبائل كقبيلة الترابين تتولي أمر القوافل القادمة من غزة إلي السويس [١٥٥].

وقد اعتمد ساكن العريش على التجارة كحرفة أساسية والتي كانت تتمثل في النخيل والملح إلي جانب بعض المحصولات التي كانت تعتمد عليها في الزراعة بالإضافة إلي الواردات من الأقمشة والمصنوعات التي

كانت تجلب من بلاد الشام عن طريق التجار ، وقد تنوعت المحاصيل التي يتم التجارة فيها حيث يتم تبادل الفستق والفول والصابون والعدس وأزيار الفخار والأرز :

وعادة ما كان التجار يستخدمون أسلوب المقايضة في التجارة أو تحديد الأثمان حسب ظروف كل سلعة من السلع [١٥٦].

واشتهرت قبائل في سيناء بأنواع معينة في تجارتها فنجد قبيلة القرارشه اشتهرت بتجارة الفيروز بينما عرب مزينه اشتهروا بتجارة الرحي وكانت تباع في مديرية الشرقية والقاهرة[١٥٧].

كما اشتهرت عائلة الشوربجي والنجيله بالعريش بتجارة العجوة التي كانت تصنع من البلح وهي من السلع الرائجة في بلاد الشام [١٥٨].

واكتسبت قبائل أخرى مصدر رزقها من تأجير الأبل للسياح والحجاج حيث كانت الحرفة تعود عليهم بالنفع والفائدة وقد أدت تلك الحرفة إلي قيام محافظ العريش بعرض تأجيل الأبل للمناقصة حيث وقعت في تلك الفترة على الشيخ أحمد أبو ذكري وقد تم التصديق عليها من قبل وزارة الحربية في ١١ فبراير عام ١٩١٤م حيث حددت الاتفاقية أجرة الجمل الواحدة بين الأماكن المختلفة فكانت أجرة الحمل من العريش إلي نخل ٠,٥٠٠ مليم في اليوم الواحد وإلي رفح ٠,١٨٠ مليم وإلي غزة ٠,٣٣٠ مليم وإلي القنطرة ٠,٥٢٠ مليم . وقد بين الاتفاق كافة المناطق التي يرتادها الجمالة حتى لا تكون مثار خلاف بين المستأجر وصاحب الدابة [١٥٩] كما بينت لنا مجلات محكمة العريش صورة لقضايا القبائل والسكان بالمدينة في زيادة حالات الطلاق بين أهالي العريش وأكثر حالات الطلاق من جانب المرآة ويرجع ذلك الى إن الرجل يتزوج بأكثر من زوجة فقد يتزوج من أثنين والقليل منهم يتزوج بثلاثة [١٦٠].

ومن العادات السائدة للزواج في محافظة الغريش عادة زواج الأقارب لدي البدو والخوف من حدوث خلافات بين عائلات القبيلة الواحدة في حالة حدوث طلاق من جانب الرجل [١٦١].

ومن العادات التى رصدتها سجلات المحاكم الشرعية امتلاك عائلات البدو الرقيق خاصة الرقيق الأسود الذين يستخدمونهم كرعاة للإبل والماشية ففي حجة مؤرخة ١٠ابريل ١٨٨٩ قام أحمد حمدان الرطيل من عائلة أولاد سليمان بعتق مملوك سوداني يدعي فرج عاشور فرج [١٦٢].

وقد يبرز ذلك التصرف مدي ما يتمتع به أبناء سيناء من الالتزام الديني وإتباع سنة الرسول صلي الله عليه وسلم من جهة ولما فيها من نواحي إنسانية متعددة من جهة أخرى .

كما أبرزت لنا سجلات وثائق تلك الفترة الأسباب التي كانت تدعو إلي الخلافات بين القبائل والدخول فيما بينها إلي حروب قد يطول أمدها وتأثيرها على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وقد ينعكس ذلك على الوضع السياسي لعدم الاستقرار واستتاب الأمن في الجهات المتنازع عليها .

فالتفاوت الاقتصادي بين القبائل سواء في داخل محافظة العريش أو المناطق المجاورة لها قد يكون عنصراً مهماً في إثارة غير وحقد القبائل الأخرى . [١٦٣]

وقد يكون النزاع على المياه والمرعي والأراضي الزراعية أو نهب قبيلة لأخرى أو الاستيلاء على الماشية أحد العوامل التي تدفع بالقبائل والعائلات إلي النزاع فيما بينهما [١٦٤].

وقد اتخذت الحكومة المصرية كافة التدابير للاستقرار الأمني حيث كانت تعتبر أن قبيلة السواركة أحد القواعد المهمة لإقرار الأمن باعتبارها أغنى القبائل في سيناء .

فمن حروب البدو واقعة المقضبة حيث قامت قافلة تجارية من غزة محملة بالبضائع (الأقمشة – الصابون – السكر) حيث اعترضها عائلة عرب الرقيمات فسلبوها مما دفع الحكومة المصرية إلى مهاجمتهم بفرقتين من العساكر [١٦٥].

ومن الحروب الشهيرة حرب الترابين والجبارات [١٦٦].

كما شهدت المنطقة حرباً بين الترابين والعايدة عام ١٨٨٥م وبين الترابين والسواركه عام ١٩١٤م حيث كانت جذور تلك الحروب قد امتدت منذ عام ١٨٤٨م وعام ١٨٥٥م ثم واقعة المكسر عام ١٨٥٦م وحادثة الفرس عام ١٩٠٤م [١٦٧].

وكذلك حرب التاربين والعزازمة عام ١٨٨٧م .

ومما سبق يتضح لنا أن حرب القبائل كان لها آثارها على تغيير شكل الخريطة الجغرافية لقبائل سيناء من خلال ترك بعضهم مناطق سكناهم الأولي إلي مناطق أكثر أمناً واستقراراً .

المساجد والزوايا :

شهدت مدينة العريش إلى جانب التطور العمراني الذي سبق إيضاحه إقامة دور العبادة من مساجد وزوايا حيث تم إنشاء المسجد العباسي وإعادة تجديده في عهد الخديوي عباس (١٨٩٢-١٩١٤م) بجوار قلعة العريش أثناء زيارته للعريش عام ١٨٩٨م .

وفي داخل المدينة جامع صغير يضم قبر الشيخ محمد الدمياطي كما تم تجديده بأمر سمو الخديوي عباس وكتبت عليه العبارة " أنشئ هذا المسجد المبارك في عصر الخديو عباس حلمي الثاني أدام الله أيامه سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م . [١٦٨]

كما كان يوجد ضريح الشيخ جبارة حيث يتبرك به الناس وقد رمم الضريح في عهد محافظ العريش عثمان بك فريد (أول مارس ١٨٩٧- مارس ١٩٠١) وكتبت عليه عبارة " هذا مقام الشيخ جبارة جدده عثمان بك فريد محافظ العريش سنة ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م ، كما كانت توجد قبة الشيخ نصار وهو من الجرارات السواركة وقبة الشيخ عبد الله وقبة النبي ياسر والتي تقع على شاطئ البحر مباشرة وقد كتب على باب القبة عبارة " هذا مقام نبي الله ياسر صاحب الفضل والمآثر عليه السلام جدده عثمان بك فريد . [١٦٩]

وفي مدينة الشيخ زويد توجد قبة الشيخ زويد ويدعي السواركة أنه من أجدادهم ويزور القبة عابري السبيل والسواركة ويقيمون بجوارها الأفراح ثلاثة ايام ويذبحون الذبائح وعلى باب القبة مكتوب عبارة " بسم الله الرحمن الرحيم أنشأ هذه القبة المباركة إن شاء الله تعالى أمير اللواء الأمير محمد بك باشا الخزين الواقف عليه حضرة أحمد أغا وذلك في شهر صفر سنة ١٠٦٣هـ يناير ١٦٥٣ . [١٧٠]

وفي مدينة نخل أقيم مسجد صغير في بداية الأمر محاذ للبلدة وكان المسجد بلا مئذنة وكانت تقام فيه الشعائر الدينية ، وإلى جانب ذلك كان إمام وخطيب المسجد يقوم بتعليم الأولاد القراءة والكتابة .

الهوامش

١- سميت بذلك الاسم نسبة إلي الشيخ زويد من قبيلة السواركة وكان يقيم بها وهو من الصالحين .

٢- كانت المدينة تعرف بمدينة رافيا التي ذكرها المؤرخ يوسيفوس باعتبارها أول محطة سورية ، كما انتصر فيها بطليموس الرابع ملك مصر على أنطوخنيوس الكبير ملك سوريا عام ٢١٧ق.م . وانتصر الملك سرجون آشور على سباتون ملك مصر في أوائل القرن الثامن قبل الميلاد ، كما فتحت في العهد الإسلامي على يد عمر بن العاص في خلافة عمر بن الخطاب .

راجع :سليمان فتوح :سيناء بوابة مصر الشرقية - المكان والتاريخ - منذ الفتح العثماني لمصر - الاحتلال البريطاني (١٥١٧م - ١٨٨٢م) - محافظة شمال سيناء ١٩٩٤م ، ص ٣٢٠.

٣- راجع :نعوم شقير - تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها - مطبعة المعارف ،بمصر ، ١٩١٦م ، ص١٧٥.

٤- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية - سجل صادر الدواوين م ١٢/٢/٢١/رقم ١٠٧،جـ ٣ ،وثيقة ٢٢في ٢٧ /ذي القعدة ١٧٨٧هـ - ١٧فبراير ١٨٧١م ص ٦٧.

٥- محافظة شمال سيناء :إدارة التخطيط والبحوث والدراسات - مركز المعلومات والتوثيق والمكتبات والميكروفيلم ملف ٢/٣/٧ص ٥٨.

٦- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل صادر الدواوين م ١٢/٢/٢٦/رقم ٢١٨جـ١، وثيقة رقم ١٠٢،بتاريخ ١٧رمضان ١٢٩٨م / ٣ أغسطس ١٨٨١م .

٧- دارالوثائق القومية: ديوان العمومية - سجل صادر الدواوين م ١٢/٢/١٤/رقم ١١٨جـ ٢ وثيقةرقم ١٢٥في ١١ربيع ثان ١٢٩٨هـ ، - ١٢مارس ١٨٨١م ص ٢١٥.

٨- المصدر السابق :نفس الصفحة .

٩- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل رقم ٣٧٤ملف ٨٩وثيقة ١١٦في ١٨أبريل ١٨٩٥م ، ص ١١٢.

١٠- سليمان فتوح : مرجع سابق ؛ ص ٦١وما بعدها .

١١- نفس المرجع السابق : ص ٧٠.

وكذلك :صورة لسور القلعة والمسجد العباسي في الملاحق شكل (١)، شكل . (٢)

١٢- دكريتو :راجع ملحق (١)الخاص بذلك

١٣- حلمي أحمد شلبي :فصول في تاريخ تحديث المدن المصرية (١٨٢٠م- ١٩١٤م)سلسلة مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨،ص ١٠٦.

١٤- دار الوثائق القومية - ديوان الأشغال العمومية - المجلس الخصوصي ومحفظة رقم (٥)وثيقة ٦٣ ، في ربيع أول ١٢٨٩هـ ١٧مايو١٨٧٢م ص٨.

١٥- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية وسجل صادر الدواوين م ١٢/٢/١٣/وثيقة ١٧بتاريخ

٢٣ربيع أول ١٢٨٤هـ .

١٦- دار الوثائق القومية - ديوان العمومية - مضلحة التنظيم - محفظة /٣/١٢اب في ١٥مارس ١٨٨٤م.

١٧- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية - مصلحة التنظيم ، محفظة /٣/١٢اب في /١٤شوال ١٢٩٩هـ أغسطس ١٨٨٤م.

١٨- جريدة الأهرام عدد ٤٤٣٨، في ١٠رجب ١٣٠٩هـ - ٢فبراير ١٨٩٢م/ ، ص ١.

١٩- محمد محمود الصياد :النقل في البلاد العربية - القاهرة ١٩٥٦م ص ٢٥وكذلك راجع شكل (٣) الذي يوضح قافلة من الجمال المحملة بالبضائع

٢٠- محافظة شمال سيناء :إدارة هيئة المساحة - مركز المعلومات والتوثيق ملف ٨/٢/٥ص٥٦

٢١- تقع هذه المنطقة في منطقة قطيه وهي تبعد عن مدينة القنطرة بحوالي ٦٠كم ، زيارة ميدانية للباحث لمنطقة قاطيه وقطيه.

٢٢- يعرف طريق المحمدية الآن بمنطقة رمانة وهي إحدى المناطق التي تم تشييد الطرق فيها إلي مدينة بورفؤاد ومنها إلي مدينة بورسعيد وطول الطريق من رمانة إلي بورفؤاد حوالي ٢٦كم ويعرف في الوقت الحالي بطريق شرقة التفريعة حيث ترعة السلام .

زيارة ميدانية للباحث لتلك المنطقة ورصد حركة التطور العمراني الحديثة بها الآن .

٢٣- الشيخ عثمان البدرين أحد كبار التجار في مدينة العريش ويسكن بجوار قلعة العريش وقد قام الباحث بزيارة إلي مدينة العريش حيث التقي بأحفاد الشيخ عثمان وشاهد بقايا منازل العائلة الموجودة بجوار آثار قلعة العريش حالياً .

٢٤- نعوم شقير :مصدر سابق ص ٤٢٢.

٢٥- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل رقم م ١٧/١/١٢ /رقم ٤٢جـ ٣وثيقة ٥١٨، ١٥رمضان ١٢٩٩هـ - ١٨ أغسطس ١٨٨٤م .

٢٦- إبراهيم أمين غالي :سيناء المصرية عبر التاريخ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛ القاهرة ،١٩٧٦م ص ١٨٦.

٢٧- دار الوثائق القومية :محافظ مجلس الوزراء - نظارة الحربية - محفظه - ٨ مجموعة ١١طلب اللجنة إعطاء إعانة قدرها ١٨٠جنية لمشايخ عربان سيناء .

٢٨- إبراهيم أمين غالي :مرجع سابق ، ص ١٨٧.

٢٩- سميت الطريق بهذا الاسم لأنها تنتهي عند غزة وسميت بالشامية لأنها تؤدي إلي بر الشام من الحجاز

٣٠- راجع في الملاحق مسافات الطريق عبر درب غزة أو الشامية ملحق رقم (٢)

٣١- نعوم شقير :مصدر سابق ، ٤٢٤.

٣٢- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية وثائق مصلحة التنظيم /٣/٦اب صادر في ٢٥ رمضان ١٣١٤هـ ، ٢٧فبراير ١٨٩٧م ص ٢١٨.

٣٣- جريدة الأهرام عدد ٤٤٤٥في ٢٥ ربيع أول ١٣١٠هـ - ١٦أكتوبر ١٨٩٢م ص ٤وكذلك راجع

في الملاحق شكل قافلة تجارية شكل (٤)

٣٤- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل رقم م ١٢/١/١٧/رقم ٤٢جـ ٣وثيقة ٥١٨ في ١٨رمضان ١٢٩٩هـ - ٨أغسطس ١٨٨٤م.

٣٥- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل وارد الأقاليم والدواوين م ٢٣/١٧/١٢/رقم ٩٩ وثيقة ١٨٦ص ١٥٦.

٣٦- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل رقم ١٢/٢/١٧رقم ٤٨جـ ٢وثيقة ٢٨٦

٣٧- نعوم شقير :مرجع سابق ص ٢٩٨

٣٨- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل رقم ٥٥أوامر ملف ١٣٢وثيقة ٦٥في ٢٦محرم١٣٢٥هـ - ١٣ابريل ١٩٠٧م.

٣٩- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية مصلحة التنظيم م ١٢/٢/١٧/رقم٤٤جـ٢وثيقة ٤١٨ في ١٦شوال ١٣٢٣هـ / ٩أغسطس١٩٠٦م، ص ١٥.

٤٠- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل رقم ٥٥أوامر ملف ١٢٢وثيقة ٢١٤في ٧ جمادى ثان ١٣٢٨هـ ٨مايو- ١٩١٠.

٤١- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل ٣/١٢/٢/٣وثيقة ١٩في ٣٠أبريل ١٨٩٥م ، ص ١٦.

٤٢- دار الوثائق القومية :ديوان المعية السنية سجل ١/١٨/٢سجل قيد القرارات الصادرة قرار رقم ٣٣بتاريخ ٢٠ذي الحجة ١٣٣٢هـ ٦ /أكتوبر ١٩١٤م ص. ١٣

٤٣- دار الوثائق القومية :ديوان المعية السنية سجل ١/٧/٢٢سجل قيد القرارات الصادرة.قرار رقم ٢٣٤ بتاريخ ٦ اكتوبر ١٩١٤م.

٤٤- دار الوثائق القومية :ديوان المعية السنية المصدر السابق نفس الصفحة .

٤٥- راجع في الملاحق كشف برواتب المشايخ - ملحق رقم ( )

٤٦- دار الوثائق القومية :دار تحرير العريش سجل ٤١وثيقة ١١٥بتاريخ ٢٨جمادي الأول ١٣٠١هـ ٢٧مارس١٨٨٤م،ص٩٠

٤٧- دار الوثائق القومية :سجل ٤١وثيقة ١١مال الوارد من جهات سايره بتاريخ جمادى الأول ١٣٠٠هـ ٦ /يونيو ١٨٨٣م، ص١٢.

٤٨- نعوم شقير :مصدر سابق ص . ١٦٤

٤٩- الوقائع المصرية :عدد ٨٧في ٢أغسطس سنة ١٩١١.

٥٠- راجع في الملاحق القانون الخاص بشأن النظام الإداري والقضائي لمحافظة شمال سيناء في الملاحق ، ملحق رقم (٦)

٥١- دار الوثائق القومية :دار تحريرات محافظة العريش سجل ٣٨جـ ١وارد من محكمة العريش وثيقة ١٩بتاريخ ١٣رمضان ١٣٠٠هـ ١٩ /يوليو ١٨٨٣م ص. ٩٤

٥٢- دار الوثائق القومية :نظارة المالية ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠م ص. ٥٠

٥٣- دار الوثائق القومية :كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش سجل ١بتاريخ ١٨٨٩م ص. ٢٩٤

٥٤- دار الوثائق القومية :محافظ مجلس الوزراء - نظارة الحربية محفظة ١٢شبة جزيرة سيناء بخصوص المشروع القضائي ٢٥يناير ١٩١١م .

٥٥- دار الوثائق القومية :معيه تركي أمر كريم إلي محافظ سيناء دفتر ١٨٨٣وثيقة ١٠في ١٧محرم ١٢٧٢هـ/٢٨ سبتمبر١٨٥٥م،ص١٥.

٥٦- رقم دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل صادر الدواوين ك ١٠/٨/١/سجل قديم ١٢٢،جديد ١٠٢في ٧ربيع أول ١٣١٢هـ /٧ سبتمبر ١٨٩٤م .

٥٧- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل صادر دواوين لـ ١٠/٨/١سجل قديم ١٢٢، جديد ١٠٢بتاريخ ١٥ربيع أول ١٣١٢هـ ١٥ /سبتمبر ١٨٩٤م

٥٨- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل صادر الدواوين لـ ١٠/٨/١سجل قديم ١٢٢، جديد ١٠٢بتاريخ ١ربيع أول ١٣١٢هـ ٢٤ /سبتمبر ١٨٩٤م ص ٨-٦.

وكذلك انظر الملحق رقم (٧)

٥٩- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل صادر الدواوين لـ ١٠/٨/١سجل قديم ١٢٢ ،جديد ١٠٢بتاريخ ٢ربيع أول ١٣١٢هـ /٢ أكتوبر ١٨٩٤م.

٦٠- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية سجل صادر الدواوين لـ ١٠/٨/١سجل قديم ١٢٢، جديد ١٠٢بتاريخ ٢٥ربيع ثاني ١٣١٢هـ /٢٥ سبتمبر ١٨٩٤م.

٦١- ديوان الأشغال العمومية :ديوان الأشغال العمومية سجل صادر الدواوين لـ ١٠/٨/١سجل قديم ١٢٢،جديد ١٠٢بتاريخ ١٦ربيع أول ١٣١٢هـ ١٦ /سبتمبر ١٨٩٤م .

وكذلك راجع دي بوا ايميه :القبائل العربية في صحروات مصر - وصف مصر - ترجمة زهير الشايب طـ ٢مطبعة الجبلاوي ،القاهرة، ١٩٧٨م.

٦٢- ديوان الأشغال العمومية :ديوان الأشغال العمومية سجل صادر دواوين لـ ١٠/٨/١سجل قديم ١٢٢، جديد ١٠٢بتاريخ ٢٤ربيع أول ١٣١٢هـ ٢٤ /سبتمبر ١٨٩٤م.

٦٣- ديوان الأشغال العمومية :ديوان الأشغال العمومية سجل صادر الدواوين لـ ١٧/٨/ب ٦٥في ١٥ جمادى الأول ١٢٢٢هـ.

٦٤- أحمد محمد الحته :تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر - مكتبة النهضة المصرية طـ ٢ ،القاهرة، ١٩٥٧م، ص٣٣٨.

٦٥- المرجع السابق ص ٣٥٠ومابعدها.

٦٦- دار الوثائق القومية :نظارة المالية ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠ م ص ٥١.

٦٧- دار الوثائق القومية :نظارة المالية ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١ص ٤٨، ١٠١

٦٨- دار الوثائق القومية :نظارة المالية ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٨ص ٤٢، ١٥٦، ١٥٨

٦٩- دار الوثائق القومية :صادر تحريرات محافظة العريش سجل ٣٥ص ١٦صادر جمرك باب النصر وثيقة ٥بتاريخ ١٨جمادي الأول ١٢٧٦هـ ١٤/ديسمبر ١٨٥٩م ص. ٧٥

٧٠- دار الوثائق القومية :صادر تحريرات محافظة العريش سجل ٢٩جـ ١ديوان الداخلية وثيقة ٤٦، ٢٥ في جمادي الأول ١٢٧٤هـ ٢٢ /يناير ١٨٥٨م ص . ٨٤

٧١- دار الوثائق القومية :صادر تحريرات محافظة العريش سجل ٣٩، ٩٥صادر سايره متسلم غزه وثيقة ٢٥٠في ٢٥محرم ١٢٧٩هـ ٢٤ /يوليو ١٨٦٢م .

٧٢- المصدر السابق ص ٦٣بتاريخ ١٨٩٠م .

٧٣- نفس المصدر السابق ص ٢٩٠، ٢٩١بتاريخ ١٨٩٩م .

٧٤- راجع في الملاحق رسم تفصيلي للمحجر .شكل ( )، وكذلك راجع المصدر :دار الوثائق - ديوان الأشغال العمومية -سجل رقم ٢٥ملف ٢٦في ١ شوال ١٢٨١هـ - ١٣مارس ١٨٦٥ ص ٢١.

٧٥- دار الوثائق القومية :محافظ الوقائع المصرية - محفظه ١٢مجموعة صحه ١٧محرم ١٢٦٤هـ /٢٦ديسمبر ١٨٤٧م، عدد٩٨ .

٧٦- صبري أحمد العدل :مرجع سابق ص٧٢

٧٧- دار الوثائق القومية :صادر تحريرات محافظة العريش سجل ٢٩ط صادر المحافظة وثيقة ٤بتاريخ ٢٢شوال ١٢٨٧هـ ١٥ /ديسمبر ١٨٧١م ص٥٤.

٧٨- دار الوثائق - ديوان الأشغال العمومية - مصلحة الصحة العمومية -سجل رقم ٢٥ملف ١١٣، وثيقة رقم ١٤٩في ١٦يونيو ١٨٦٥م /محرم ١٢٨٢هـ ص ١٦.

٧٩- دار الوثائق القومية :صادر تحريرات العريش سجل ٢٠صادر إلي البيانات وثيقة ٦بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٩٩هـ ١٠ فبراير ١٨٨٢م ص٣.

٨٠- دار الوثائق القومية :وارد تحريرات محافظة العريش سجل ٣٩جـ ٣وثيقة ٣٥٦بتاريخ ٢٤ يوليو١٨٨٢م، ص٣.

٨١- دار الوثائق القومية :وارد تحريرات محافظة العريش سجل ٢٠، ٢٤صادر إلي سر سواري رفاعي أغا وثيقة ٢٣بتاريخ ١٢رجب ١٢٩٩هـ /١ يونيو ١٨٨٢م ص ١٢٢.

٨٢- نعوم شقير :مصدر سابق ص. ١٦٥

٨٣- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية - أوامر - سجل رقم ٥٥وثيقة رقم ٢٥ملف ١١٣ وثيقة رقم ١٥٩في ١١ /صفر ١٣٠٢هـ - ٧يوليو ١٨٨٥م ص ٣٢

٨٤- دار الوثائق القومية : ديوان الأشغال العمومية - مصلحة الصحة العمومية ، سجل رقم ٢٥ملف

١٢٨،وثيقة ٧٤في ٢٨ /ذو القعدة ١٢٨٢هـ - ١٩أبريل ١٨٦٦م ص٤١.

٨٥- دار الوثائق القومية - ديوان الأشغال العمومية - مصلحة الصحة العمومية سجل رقم ٢٥ملف ١٢١،وثيقة ٣٨في اربيع ثاني ١٢٨٣- ١٢أغسطس ١٨٦٦م ص١٤

٨٦- دار الوثائق القومية - ديوان الأشغال العمومية - مصلحة الصحة العمومية سجل رقم ٢٥ملف ٨٠،وثيقة ٣في ١٤ /صفر ١٢٨٩هـ - مارس ١٨٨٠م ص ١٠ص١٤.

٨٧- المصدر السابق - نفس الصفحة

٨٨- دار الوثائق القومية :سجل رقم ١١٩صادر محافظة العريش لـ - ١٢/٢/٤ / في ٢٧مارس ١٨٨٠م، ص٢١.

٨٩- صبري أحمد العدل :مرجع سابق ص. ٧٦

٩٠- دار الوثائق القومية :كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش سجل ٢ص ٣٦٣بتاريخ ١٨٨٩م .

٩١- دار الوثائق القومية :سجل رقم ٤٣٦ملف ٢٢١وثيقة ٣٣٥في /٢٤شوال ١٢٩٦هـ ١١ أكتوبر ١٨٧٩م ،ص٢٧

٩٢- المصدر السابق :نفس الصفحة

٩٣- دار الوثائق القومية :سجل رقم ٤٣٦أوامر ملف ٢٦٨وثيقة ٨٨في /٦رجب ١٣٠٨هـ - ١٥ فبراير ١٨٩١م ، ص٣٣.

٩٤- دار الوثائق القومية :سجل رقم ٥٥أوامر ملف ١٣٢وثيقة ٦٥في /٢٦محرم ١٣٢٢هـ ١٣أبريل ١٩٠٤م ص ١١.

٩٥- المصدر السابق - نفس الصفحة .

٩٦- دار الوثائق القومية :سجل رقم ١٢٠صادر محافظة العريش ١٢/١٣/٢في /١٥جماد ثاني١٣٣٣هـ- ١٧أغسطس ١٩٠٥م، ص ٢١.

٩٧- حلمي أحمد شلبي :مرجع سابق ص ٢٠٧

٩٨- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية - مصلحة التنظيم م ١٧/١/١٢/رقم ٤٢جـ ٢، وثيقة ٥١٨٠في /١٦شوال ١٣٠١هـ - ٨أغسطس ١٨٨٤م ص٣١.

٩٩- دار الوثائق القومية - ديوان الأشغال العمومية :سجل رقم م ١٧/٢/١٢ /رقم ١٤جـ ٢وثيقة ٦٨٢،بتاريخ ٢٠فبراير ١٨٩٧م ص ١٦٣ .

١٠٠- نعوم شقير :مرجع سابق ص ١٦٤.

١٠١- دار الوثائق القومية ديوان الأشغال العمومية :مصلحة التنظيم سجل رقم ٢٥ملف ٦٩وثيقة ٧١، في / ١٠ رمضان ١٣٢٥هـ - ٨أكتوبر ١٩٠٧م ص ٧٢.

١٠٢- دار الوثائق القومية :ديوان الأشغال العمومية _مصلحة التنظيم سجل رقم م ١٧/٢/١٢ /رقم

فهرس الدراسة

	رقم الصفحة
❖ التمهيد	٣
❖ أولاً – التنظيم والبناء وإقامة الشوارع والطرق :	٤- ١١
▪ التنظيم .	
▪ البناء .	
▪ الشوارع والطرق .	
▪ البريد والتلغراف .	
❖ ثانياً - التنظيم الإداري والمالي :	١٢ - ١٧
❖ ثالثاً – الأحوال الصحية :	١٨ - ٢١
▪ المستشفيات .	
▪ السلخانات .	
▪ الجبانات .	
▪ المجاري .	
❖ رابعاً – الخدمات والمرافق :	٢٢-٢٨
▪ المياه .	
▪ الأسواق .	
▪ إدارة البوليس .	
▪ المجلس الحسبي .	
❖ خامساً – التركيب الاجتماعي لسكان المدينة :	٢٩-٣٢
▪ المساجد والزوايا .	
▪ الكتاتيب والمدارس .	
❖ الخاتمة .	٣٣